

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها



Saleh, Barsoum & Abdel Aziz

Grant Thornton

صالح وبرسوم وعبد العزيز

أبراج نايل سيتى - البرج الجنوبي

١٢٠٠٥ كورنيش النيل - الدور السادس

رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١

ع.م.ج

تليفون : ٠٩ ١٩٩ ٢٢٤٦ (٢) ٢٠

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة فى قائمة المركز المالى المجمعة الدورية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة الدورية للارباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"، وتتحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع لشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

القاهرة فى ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥

صالح



سجل مراقبى المحاسبة المهنية رقم ٦٩

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بالجلترا وويلز

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
قائمة المركز المالي الدورية المجمعة
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	إيضاح رقم	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري		الأصول غير المتداولة
٢٠٣٨ ٥٩٥ ٧٣٤	٢ ١٧٣ ٨٠١ ٣٥٨	(٦)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	٤٤٠ ١٠٣ ٣٤٧	(٧)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	(٢٧)	إستثمارات عقارية (بالقيمة العادلة)
٢ ٦١٥ ١٢٢	--	(٢٢)	أصول ضريبية مؤجلة
٢ ٥٤٩ ٧٧٦ ٠٥٩	٢ ٩٠٥ ٣٠١ ٦٩٣		إجمالي الأصول غير متداولة
			الأصول المتداولة
١ ٤٩٣ ١١٠ ٣٣٣	١ ٧٣٩ ٢٩٨ ٠٨٤	(٩)	المخزون (بالصافي)
٦٣٨ ٨٨٤	١ ٠٣٥ ٣٥٨		الإعتمادات المستندية
١ ٥٦٠ ١٣٠ ٨١٠	١ ٧٧٧ ٢٤٠ ٢٥٨	(١٠)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
١٧٠ ٨٦٧ ٩٩٦	٨ ٦٤٤ ١٤٥	(٣٠)	المستحق من أطراف ذوى علاقة
٦٢١ ٢٣١ ٩٦٢	٦٧٥ ٠٥٣ ٢٥٦	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢	٦٠٨ ٣١٢ ٢٣٩	(١٢)	النقدية وما فى حكمها (بالصافي)
٤ ٣٩٧ ٨٥٢ ٦٥٧	٤ ٨٠٩ ٥٨٣ ٣٤٠		إجمالي الأصول المتداولة
١ ١٤٢ ٢٥١	١ ١٤٢ ٢٥١	(٢٨)	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
١ ١٠٠ ٠٠٠	--	(٣٢)	إستثمارات مالية متاحة للبيع
٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧	٧ ٧١٦ ٠٢٧ ٢٨٤		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والإلتزامات
			حقوق الملكية
٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	(٢٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢ ٠٢٨ ٨٦٥	١٢ ٢٨٤ ٩٨٧		إحتياطي قانونى
٦٤٦ ٠١٣	٦٤٦ ٠١٣	(٢١)	إحتياطي تجميع الأعمال
٧٩٠ ٨١٦ ١٢٩	١ ٠٦٠ ٤٩١ ٥١٦		أرباح مرحلة
٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	(٢٧)	فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة
٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	٢٤٧ ٨٧٨ ٢٧٣		صافى أرباح الفترة / العام
١ ٩١١ ٨٤٣ ٩٤٢	٢ ٠٣٦ ٣٠٧ ٩٧٦		إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨	٤٨٧ ٥٣٢ ٧٩٧	(٢٣)	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٢ ٤٦٠ ٩٤٢ ٤٨٠	٢ ٥٢٣ ٨٤٠ ٧٧٣		إجمالي حقوق الملكية
			الإلتزامات غير متداولة
٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣	٢٢٨ ٩٠٠ ٨٠١	(٢٢)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣	٢١٣ ٣٩٨ ٨٣٦	(١٥)	أقساط قروض مستحقة بعد أكثر من عام
--	٨٥ ٠٤٦ ١١٥	(١٧)	أوراق دفع مستحقة بعد أكثر من عام
٤٦٥ ٢٠٣ ١٣٦	٥٢٧ ٣٤٥ ٧٥٢		إجمالي الإلتزامات غير متداولة
			الإلتزامات المتداولة
٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	٧٥ ٥٤٤ ٢٧٦	(١٣)	المخصصات
٢ ٢٣٦ ٠٤٨ ٣٢٤	٢ ٩٥٣ ١١٠ ٩٩٨	(١٤)	التسييلات الإئتمانية
١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥	٨٢ ٤٥٠ ٩٩٠	(١٥)	أقساط قروض تستحق السداد خلال عام
١ ٠٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦	١ ٠٦٦ ٩٤٦ ١٩٨	(١٦)	موردون وأوراق دفع
٥٥ ٦٨٦	٢١٩ ٨٤٠	(٣٠)	المستحق لأطراف ذوى علاقة
١٧ ٢٠٢ ٣٧٢	٩١ ٠٠٧ ٧٢٣	(١٩)	دائنو توزيعات
٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦	٣٤٠ ٩٤٦ ٣٤٤	(١٨)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٩١ ٠٤٣ ٩١٨	٥٤ ٦١٤ ٣٩٠	(٢٢)	ضريبة الدخل الجارية
٤ ٠٢٣ ٧٢٥ ٣٥١	٤ ٦٦٤ ٨٤٠ ٧٥٩		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧	٧ ٧١٦ ٠٢٧ ٢٨٤		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس / إبراهيم المعلم

العضو المنتدب
الأستاذ / شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ / أحمد اباطه

تقرير مراقب الحسابات مرفق.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

التسعة أشهر المنتهية في

الثلاثة أشهر المنتهية في

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ١٢٠ ٩٦١ ٦٧٥	٥ ٥٩٤ ٣٢٧ ٤٩٥	٢ ٠٢٠ ٤٥٤ ١١٨	٢ ٠٤٦ ١٦٧ ٧٩٦	(٢٤) إيرادات المبيعات
(٣ ٦٨٣ ٨٥٧ ٦١١)	(٤ ١٢٥ ٢٥٦ ٦٠٢)	(١ ٤٧٦ ٧٠٥ ٢٦٦)	(١ ٥٦١ ٠٩٤ ٦٧٨)	يخصم:
١ ٤٣٧ ١٠٤ ٠٦٤	١ ٤٦٩ ٠٧٠ ٨٩٣	٥٤٣ ٧٤٨ ٨٥٢	٤٨٥ ٠٧٣ ١١٨	تكلفة المبيعات
٩٦ ١٨٤ ٣٨٠	٣٦ ٦٢٨ ٧٥٠	٣٥ ٦٧٧ ٣٧٨	١٢ ٠١٠ ٩٩٩	مجمول الربح
				(٢٥) إيرادات تشغيل أخرى
				(يخصم) / يضاف
(٢٠٦ ٣٤٧ ٤٤٠)	(٢٢٥ ٣٣٤ ٠٠٢)	(٨١ ٦٩٩ ٣٥٢)	(٧٠ ١٩٣ ٨٢١)	مصرفات بيع وتوزيع
(٢٠٩ ٠٦٨ ٦٤٨)	(٢٦٠ ٠٨٩ ٩٠٦)	(٦٧ ٠٠٠ ١٥٣)	(١٠٩ ٥٦٠ ٥٧٥)	مصرفات إدارية وعمومية
(٩٥٥ ١٠٩)	--	(٤٩٥ ١٦٤)	٩٨ ٠٩١	أرضيات وغرامات الجمارك
(١٥ ٦٥٤ ٥٤١)	(١٦ ٢٦٢ ٩٦٠)	(٥ ٨٧٧ ٤٧٣)	(٥ ٥٧٩ ٦١٩)	مصرفات المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
(١٠ ٨٥٩ ٢٠٨)	(١٧ ٤٣٠ ٦٢٣)	(٤ ٦٥٩ ٤٠٠)	(١٠ ٦٨٤ ٠٢٠)	(١٣) مخصصات مكونة
(٤٢ ٤٩٢ ٥١٢)	(٢٦ ٦١٤ ٤٥٠)	(٤٢ ٤٩٢ ٥١٢)	--	(٣٣) مصرفات تعويض علي أساس السهم "النظام التحفيزي للعضو المنتدب
٧ ١٢١ ٤٩٤	٦٩ ٠٨٥	٧ ١٢١ ٤٩٤	--	(١٣) مخصصات انتفي الغرض منها
(٦٥ ٩٠٣)	--	١٠٤ ١٢٠	١٦٤ ٧٨٩	(١٢) الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة النقدية واذون الخزانة
--	١١٩ ٨٧١	--	١١٩ ٨٧١	(١٢) رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة النقدية واذون الخزانة
٥ ٥٢٣ ٦٢٢	٨ ٦٢٢	٦٧٧ ٩٩٣	(٢٨١ ٧٠٥)	(١٠) رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة العملاء وأوراق القبض
--	٢٠٨ ٨١٣	--	(٨٤٧)	(١١) رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
(١٤ ٩٥٢)	--	٧٦١ ٥٦٣	--	(١١) الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
(١٣ ٣٥٠ ٠٠٠)	(١٣ ٦٢٠ ٠٠٠)	(٤ ٣٠٠ ٠٠٠)	(٤ ٧٢٠ ٠٠٠)	(٢٦) مرتبات وبدلات وحضور وانتقالات أعضاء مجلس الإدارة
١ ٠٤٧ ١٢٥ ٢٤٧	٩٤٦ ٧٥٤ ٠٩٣	٣٨١ ٥٦٧ ٣٤٦	٢٩٦ ٤٤٦ ٢٨١	الأرباح الناتجة عن التشغيل
(٥٠٧ ٧١١ ٢٧٦)	(٥٨٠ ٧٠٠ ٣٥٢)	(٢٠٠ ٢٤٨ ٩٧٩)	(١٩٩ ١٦٣ ٨١١)	مصرفات تمويلية
٥٧ ٥٠٣ ٨٢٢	٥٦ ٠٨٣ ٨١٩	١٣ ٥٤٩ ٩٤٨	١٥ ٤٣٨ ١٧٦	فوائد دائنة
٢٥ ٥٥٦ ٣٨٢	٥ ٨٥٧ ٩١٠	--	١ ٠٦٩ ٩٩٠	(٦) أرباح رأسمالية
٨٤ ٧٧٩ ٧٠٣	(٤٧٩ ٩٥٦)	٤ ٦١٨ ٨٧٧	(٥ ٥٦٢ ٧٦٥)	فروق تقييم عملات أجنبية
--	٩٠٠ ٠٠٠	--	--	(٣٢) أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع
٩ ٢٧٠ ٣٥٨	٥ ٤٢١ ٢٩٣	٤ ٨٤٨ ٣٠١	١ ٤٧٩ ٣٠٨	إيرادات أخرى
٧١٦ ٥٢٤ ٢٣٦	٤٣٣ ٨٣٦ ٨٠٧	٢٠٤ ٣٣٥ ٤٩٣	١٠٩ ٧٠٧ ١٧٩	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
(١٥٨ ٩٠٢ ٦١٥)	(١٠٠ ٠٢٠ ٨٤٢)	(٤٥ ٥٢٩ ٧٤٤)	(٣٢ ٣٨٥ ٧٠٥)	(٢٢) ضريبة الدخل الجارية
(٢٧ ٨٥١ ٣٥٦)	(١ ٧٢٢ ٩٦١)	(٦ ٩٧٤ ٤٥٧)	(١٨ ٤٩٢ ٤٥٧)	(٢٢) الضريبة المؤجلة
٥٢٩ ٧٧٠ ٢٦٥	٣٣٢ ٠٩٣ ٠٠٤	١٥١ ٨٣١ ٢٩٢	٥٨ ٨٢٩ ٠١٧	صافي أرباح الفترة بعد الضرائب
				موزع كالتالي:
٣٢٦ ٠٩٨ ٨٨٢	٢٤٧ ٨٧٨ ٢٧٣	٨٣ ٢٦٩ ٢٨١	٤٧ ٨٣٣ ٠٤٦	نصيب مساهمي الشركة الأم
٢٠٣ ٦٧١ ٣٨٣	٨٤ ٢١٤ ٧٣١	٦٨ ٥٦٢ ٠١١	١٠ ٩٩٥ ٩٧١	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
٥٢٩ ٧٧٠ ٢٦٥	٣٣٢ ٠٩٣ ٠٠٤	١٥١ ٨٣١ ٢٩٢	٥٨ ٨٢٩ ٠١٧	صافي أرباح الفترة
١,٥٤	١,١٧	٠,٣٩	٠,٢٣	(٣١) نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصري / سهم)

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متعمداً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب

الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي

الأستاذ / أحمد أباطه

الشركة الوطنية للطباعة

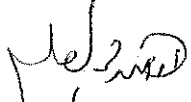
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في		
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
٥٢٩ ٧٧٠ ٢٦٥	٣٣٢ ٠٩٣ ٠٠٤	١٥١ ٨٣١ ٢٩٢	٥٨ ٨٢٩ ٠١٧	صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل
				الدخل الشامل الآخر
				فروق تقييم العملة المدفئة الناتجة عن أثر تطبيق ملحق (هـ) لمعايير المحاسبة المصرية رقم (13) المعدل 2024 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	--	--	--	إجمالي الدخل الشامل
٤٩٩ ٩٦٥ ٩٥٩	٣٣٢ ٠٩٣ ٠٠٤	١٥١ ٨٣١ ٢٩٢	٥٨ ٨٢٩ ٠١٧	موزع كالتالي:
٣١٠ ٨٩٢ ٣١٦	٢٤٧ ٨٧٨ ٢٧٣	٨٣ ٢٦٩ ٢٨١	٤٧ ٨٣٣ ٠٤٦	حقوق مساهمي الشركة الأم
١٨٩ ٠٧٣ ٦٤٣	٨٤ ٢١٤ ٧٣١	٦٨ ٥٦٢ ٠١١	١٠ ٩٩٥ ٩٧١	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره
٤٩٩ ٩٦٥ ٩٥٩	٣٣٢ ٠٩٣ ٠٠٤	١٥١ ٨٣١ ٢٩٢	٥٨ ٨٢٩ ٠١٧	
١,٤٧	١,١٧	٠,٣٩	٠,٢٣	نصيب السهم في صافي ربح الفترة (جنية/سهم)

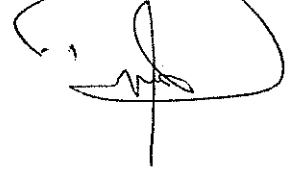
- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.


رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب
الأستاذ/ شريف المعلم



المدير المالي
الأستاذ/ أحمد أباطة



الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

الإجمالي	حقوق أصحاب الحصص	حقوق	إجمالي حقوق	صافي أرباح	فائض تقييم الأصول	أرباح مرحلة	إحتياطي تجميع	الإحتياطي القانوني	رأس المال
	غير المسطرة	مساهمة الشركة الأم	الفترة	بالقيمة العادلة	جنيه مصري	جنيه مصري	الإصاال	جنيه مصري	المصدر والمدفوع
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢١٠٠٨٣٨٤٣	٥١٩٦٠٩٠٦٣	١٦٩٠٤٧٤٧٨٠	٤٥٠١٠٠٢٤٨	٥٣١٤٠٨٤٥٠	٤٩٤٦٤٠٩١٩	٦٤٦٠١٣	١٩٦٨٧٧٠	٢١١٧١٠٣٨٠	٢٠٢٤ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	-	-	(٤٥٠١٠٠٢٤٨)	-	-	-	-	-	المحول إلى الأرباح المرحلة
-	-	-	-	-	-	(٦٠٠٩٥)	٦٠٠٩٥	-	المحول إلى احتياطي قانوني
(٣٠٧٥٢١٩٥٥)	(١٩٢٢٠٦٠٣٤)	(١١٥٣١٥٩٢١)	-	-	-	(١١٥٣١٥٩٢١)	-	-	توزيعات أرباح للمساهمين والمواطنين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
٥٢٩٧٧٠٢٦٥	٢٠٣٦٧١٣٨٣	٣٢٦٠٩٨٨٨٢	٣٢٦٠٩٨٨٨٢	-	-	-	-	-	صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل
(٢٩٨٠٤٣٠٦)	(١٤٥٩٧٧٤٠١)	(١٥٢٠٦٥٦٦)	-	-	-	(١٥٢٠٦٥٦٦)	-	-	فروق تقييم العملة المدينة الناتجة عن أثر تطبيق ملحق (٥) لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١٣) المحل ٢٠٢٤ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
٢٤٠٢٥٢٧٨٤٧	٥١٦٤٧٦٦٧٢	١٨٨٦٠٥١١٧٥	٣٢٦٠٩٨٨٨٢	٥٣١٤٠٨٤٥٠	٨١٤١٥٨٥٨٥	٦٤٦٠١٣	٢٠٢٨٨٦٥	٢١١٧١٠٣٨٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
٢٤٦٠٩٤٢٤٨٠	٥٤٩٠٩٨٥٣٨	١٩١١٨٤٣٩٤٢	٤٠٣٣٤٥٧٤٨	٥٠٣٢٩٦٨٠٧	٧٩٠٨١٦١٢٩	٦٤٦٠١٣	٢٠٢٨٨٦٥	٢١١٧١٠٣٨٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	-	-	-	-	(١٠٢٥٦١٢٢)	-	١٠٢٥٦١٢٢	-	المحول إلى احتياطي قانوني
-	-	-	(٤٠٣٣٤٥٧٤٨)	-	٤٠٣٣٤٥٧٤٨	-	-	-	المحول إلى الأرباح المرحلة
(٢٦٩١٩٤٧١١)	(١٤٥٧٨٠٤٧٢)	(١١٢٤١٤٢٣٩)	-	-	(١٢٣٤١٤٢٣٩)	-	-	-	توزيعات أرباح للمساهمين والمواطنين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
٣٢٢٠٩٣٠٠٤	٨٤٢١٤٧٣١	٢٤٧٨٧٨٢٧٣	٢٤٧٨٧٨٢٧٣	-	-	-	-	-	صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل
٢٥٢٣٨٠٧٧٣	٤٨٧٥٣٢٧٨٧	٢٠٣٦٣٠٧٩٧٦	٢٤٧٨٧٨٢٧٣	٥٠٣٢٩٦٨٠٧	١٠٦٠٤٩١٥٦٦	٦٤٦٠١٣	١٢٢٨٤٩٨٧	٢١١٧١٠٣٨٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

رئيس مجلس الإدارة
المؤقت / إبراهيم المعلم

المعتمد / شريف المعلم

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متماً للتوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها

المعتمد المالي
الأستاذ / أحمد ابوظاهر

شركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	إيضاح	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	رقم	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
جنيه مصري	جنيه مصري		يتم تسويته:
٧١٦ ٥٢٤ ٢٣٦	٤٣٣ ٨٣٦ ٨٠٧		إهلاك الأصول الثابتة
٩٣ ٦٢٣ ٥١٩	١١٩ ٠٩٠ ٧٩٨	(٦)	فروق تقييم عملات أجنبية
(٩ ٨٦٤ ٣٠٤)	(٤٧٩ ٩٥٦)	(١٣)	مخصصات مكونة
٥٣ ٣٥١ ٧٢٠	١٧ ٤٣٠ ٦٢٣	(١١)	الخسائر الأتتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
١٤ ٩٥٢	--	(١٢)	الخسائر الأتتمانية المتوقعة في قيمة أرصدة النقدية
٦٥ ٩٠٣	--	(١٣)	مخصصات انتفي الغرض منها
(٧ ١٢١ ٤٩٤)	(٦٩ ٠٨٥)	(١٠)	رد الخسائر الأتتمانية المتوقعة في قيمة العملاء وأوراق القبض
(٥ ٥٢٣ ٦٢٢)	(٨ ٦٢٢)	(١١)	رد الخسائر الأتتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
--	(٢٠٨ ٨١٣)		فوائد دائنة
(٥٧ ٥٠٣ ٨٢٢)	(٥٦ ٠٨٣ ٨١٩)		مصروفات تمويلية
٥٠٧ ٧١١ ٢٧٦	٥٨٠ ٧٠٠ ٣٥٢		أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع
--	(٩٠٠ ٠٠٠)		أرباح رأسمالية
(٢٥ ٥٥٦ ٣٨٢)	(٥ ٨٥٧ ٩١٠)		(الزيادة) في المخزون وإعتمادات مستندية
١ ٢٦٥ ٧٢١ ٩٨٢	١ ٠٨٧ ٤٥٠ ٣٧٥		(الزيادة) في أرصدة العملاء وأوراق القبض
(٥٢٦ ٨٦٧ ٥٨٨)	(٢٤٦ ٥٨٤ ٢٢٥)		(الزيادة) في أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
(٤٦٩ ٧٧٧ ٤٧٤)	(٢١٦ ٦٢٠ ٨٧٠)		النقص/ (الزيادة) في المستحق من أطراف ذوي علاقة
(١٢٣ ١٧٣ ٨٥٣)	(٥٣ ٦١٢ ٤٨١)		الزيادة في أرصدة الموردون وأوراق الدفع
(٢٧ ٣٠٧ ٨٠٠)	١٦٤ ٢٢٣ ٨٥١		(النقص) في أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
٣٧٠ ٢٣٥ ٠٣٢	١٠١ ٦٠٧ ٠٠٧		الزيادة / (النقص) في المستحق لأطراف ذوي علاقة
(٤٧ ٩٨٤ ٩٧٥)	(٧٣ ٤٠٥ ٣٣١)		المستخدم من المخصصات
(٨٠ ٣٣٦)	١٦٤ ١٥٤		التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(١٤ ٨٥٣ ٧١٢)	(٢٥ ٩٩٢ ٥٤٦)		ضرائب مدفوعة
٤٢٥ ٩١١ ٢٧٦	٧٣٧ ٢٢٩ ٩٣٤		فوائد مدفوعة
(١٤٠ ٤٥٥ ٢٣٤)	(١٣٦ ٤٥٠ ٣٧٠)		صافي التدفقات الناتجة من / (المستخدمة في) من أنشطة التشغيل
(٤٧٣ ٠٨٨ ٦٦٩)	(٥٩٣ ٣٣٥ ٨٤٣)		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١٨٧ ٦٣٢ ٦٢٧)	٧ ٤٤٣ ٧٢١		متحصلات من الفوائد الدائنة
٥٧ ٥٠٣ ٨٢٢	٥٦ ٠٨٣ ٨١٩		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة *
(١٣٦ ٢٤٤ ٣٧٦)	(١٢٠ ٦٧٩ ٠٣٦)		متحصلات من بيع أصول ثابتة
١ ٨٧٨ ٩٥٣	٧ ٠٧٧ ٣١٤		(مدفوعات) في مشروعات تحت التنفيذ *
(٢٣١ ٣٩٣ ١٠٤)	(٣٥٧ ٧٧١ ٩٢٣)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٣٠٨ ٢٥٤ ٧٠٥)	(٤١٥ ٢٨٩ ٨٢٦)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٧٥١ ٧٤٣ ٢٣٧	٦٥٩ ٦٧٥ ٠٣٢		صافي المحصل من القروض والتسهيلات الإئتمانية
(٢٩٤ ٣٣٣ ٩١٤)	(١٩٥ ٣٨٩ ٣٦٠)		(مدفوعات) توزيع أرباح
٤٥٧ ٤٠٩ ٣٢٣	٤٦٤ ٢٨٥ ٦٧٢		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
(٣٨ ٤٧٨ ٠٠٩)	٥٦ ٤٣٩ ٥٦٧		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٨٩ ٢١٠ ٢٩٣	٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢		النقدية وما في حكمها أول الفترة
(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	--		فروق العملة المتعلقة بالتزامات قائمة (ملحق هـ) من معيار المحاسبة المصري رقم
(٦٥ ٩٠٣)	--		(١٣) المعدل ٢٠٢٤)
٤٢٠ ٨٦٢ ٠٧٥	٦٠٨ ٣١٢ ٢٣٩	(١٢)	الخسائر إئتمانية في قيمة النقدية
			النقدية وما في حكمها آخر الفترة

تم استبعاد المعاملات الغير نقدية المتمثلة في الاتي :

* تم استبعاد اثر المعاملات غير النقدية المتمثلة في قيمة المشروعات تحت التنفيذ المحولة الى الاصول الثابتة بمبلغ ١٣٤ ٨٣٦ ٧٩١ جنيه مصري للوصول الى المبالغ المعدلة نقدا في شراء اصول ثابتة.

- الايضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم

المضو المنتدب
الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي
الأستاذ / أحمد اباطه

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

١- نبذة عن الشركة وشركاتها التابعة (المجموعة)
تأسست شركة الوطنية للطباعة " الشركة الأم " كشركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجارى برقم ١٤٧٠٢ فى ٥ يونيه ٢٠٠٦.

٢- غرض الشركة
يتمثل نشاط الشركة فى العمل فى مجال تملك وإقامة مطابع للطباعة الثقافية والفنية والصناعية والتجليد الفنى والتغليف (طباعة الكرتون) والجمع التصويرى وطباعة الأوفست وجمع الملازم والعمل فى مجال تصنيع مستلزمات التعبئة والتغليف بصفة عامة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجارى.
تمتلك حالياً شركة الوطنية للطباعة بصورة مباشرة الحقوق التالية فى شركاتها التابعة:

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الشركات التابعة (ملكية مباشرة)
نسبة الحقوق المباشرة	نسبة الحقوق المباشرة	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف "الشروق"
٩٧,٧٢٪	٩٧,٧٢٪	

تمتلك حالياً الشركة بصورة غير مباشرة الحقوق التالية فى الشركات الواردة أدناه من خلال شركة الشروق:

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الشركات التابعة (ملكية غير مباشرة)
نسبة الحقوق المباشرة	نسبة الحقوق المباشرة	شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق "وندسور"
٩٩,٠٠٪	٩٩,٠٠٪	شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون "المتحدة"
٥٢,٢١٢٪	٥٢,٢١٢٪	شركة البدار للعبوات "البدار"
٩٩,٩٧٪	٩٩,٩٧٪	

تم إعتداد القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ من مجلس الادارة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة
أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لعام ٢٠١٥ المعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبى مصرى يوضح كيفية معالجتها.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة
يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة فى تطبيق السياسات المحاسبية
فيما يلي أهم التقديرات ، التي أستخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية لشركات المجموعة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية المجمعة:

مصادر تقديرات عدم التأكد

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة

تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتآكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإدارة في مجال النشاط. إن التغيير في العمر الافتراضي للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون الي صافي قيمته البيعية إذا كانت أقل من التكلفة، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقديرات الإدارة لحركة الاصناف الراكدة أو بطيئة الحركة ومتغيرات السوق.

الخسائر الائتمانية العملاء والمدينون الآخرون والأصول المتداولة الأخرى

يُعترف بحساب إضمحلال المديونيات المشكوك في تحصيلها بغرض تسجيل خسائر محتملة ناتجة عن أحداث ما مثل إفسار أحد العملاء. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تظهر أرصدة العملاء بالصافي بعد خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم الشركة بتطبيق المنهج المبسط لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والتي تستخدم مخصص الخسارة المتوقعة فيما يتعلق بأرصدة العملاء. ولقياس خسائر الائتمان المتوقعة يتم تجميع أرصدة العملاء المدينة على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة والفترات التي استحققت فيها تلك الأرصدة. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل النشاط الاقتصادي الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء لتسوية تلك الأرصدة المدينة، قد تستخدم الشركة بعض العوامل الأخرى عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لتكون أكثر العوامل ارتباطاً وبناءً على ذلك تقوم بتعديل معدلات الخسارة التاريخية على أساس التغيرات المتوقعة في هذه العوامل مع الأخذ في الاعتبار أيضاً التكلفة والجهد غير المبرر. يتم إعادة تقدير الخسائر الائتمانية في تاريخ أعداد القوائم المالية ويتم الاعتراف أو إلغاء الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لنتائج إعادة التقدير.

الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة

يتم إثبات الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة لتعكس القيمة الاستردادية المتوقعة لذلك الاستثمار.

المخصصات

تتعلق بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. هذه المطالبات لا يمكن تحديدها بدقة، لذلك يمكن أن يتغير المبلغ في المستقبل.

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإدارة. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المرحلة إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحلة، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كنتائج التشغيل المستقبلية. في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقديرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل.

٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة علماً بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة بما في ذلك سنة المقارنة بالإضافة الي ما يلي:

أ- أسس التجميع

تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات الواقعة تحت سيطرتها (الشركات التابعة) في تاريخ ٣١ ديسمبر من كل عام. وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون غرضة لـ أو لها حقوق في عوائد متغيرة نتيجة لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرة على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة.

وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغيرات في عامل أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أدناه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها منفردة القدرة العملية على توجيه "الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر بها". وتقوم الشركة بمراجعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها - بما في ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التي تحوزها الشركة مقارنة بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.
- حقوق التصويت المستقبلية التي تحوزها الشركة والتي يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أى أطراف أخرى.
- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أى حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة - أو لا تملك تلك القدرة - على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيتات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها - بما في ذلك النمط الذي تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.
- تتضمن قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة نتائج أعمال الشركات التابعة سواء التي تم اقتنائها أو استبعادها خلال الفترة وذلك اعتباراً من التاريخ الفعلي للاقتناء أو حتى التاريخ الفعلي للاستبعاد حسب الأحوال.
- يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لأى من شركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية بواسطة عن طريق الشركات الأخرى للمجموعة.
- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.
- تظهر حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة (باستثناء الشهرة) بصورة مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم. وتتكون حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره من قيمة تلك الحقوق في تاريخ التجميع الأصلي بالإضافة إلى نصيب أصحاب الحصص غير المسيطره في التغير في حقوق الملكية من تاريخ التجميع. وتقوم الشركة بتنسيب الأرباح أو الخسائر وكل من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة والحصص غير المسيطره. وتنسب كذلك إجمالي الدخل الشامل إلى مالكي الشركة والحصص غير المسيطره حتى وإن أدى ذلك إلى حصول رصيد عجز فيها.

ب- تجميع الأعمال

تمت المحاسبة عن عمليات اقتناء الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التي لا تنشئ اقتناء من حيث الشكل أو المضمون. ويستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.
- وقياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.
- وتوزيع تكلفة التجميع على الأصول المقتناة والالتزامات المتكبدة وكذا الالتزامات العرضية المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في تاريخ إقتناء المنشأة المقتناة.

يتم قياس تكلفة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للمقابل الذي تقوم بسداده المنشأة المقتنية ويتمثل في أصول قامت بتسليمها والتزامات تكبدها وأدوات حقوق ملكية أصدرتها تلك المنشأة في سبيل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال " وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها) المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ عند الاقتناء كأصل ويتم القياس الأولى لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم أن حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها للمنشأة المقتناة تزيد عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة بالأرباح أو الخسائر.

في تجميع المنشآت وأنشطة الأعمال التي تخضع للسيطرة المشتركة للمجموعة (Entities under common control) تقوم المجموعة بمعالجة الفروق بين تكلفة تجميع الأعمال والقيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة - والناتجة عن عمليات الاقتناء التي تتم على مراحل - كاحتياطي سيطرة مشتركة ضمن حقوق المساهمين إذا لم تسفر عمليات الاقتناء المرحلية عن تغيير في مبدأ السيطرة المطلقة للمجموعة على المنشآت أو الشركات التي يتم تجميعها قبل وبعد عمليات الاقتناء. ويتم تطبيق ذات السياسة أيضاً في حالة استحواذ المجموعة على نسبة من حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره على الشركات التابعة.

وفي مثل الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة يتم تحديد القيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة على أساس القيمة العادلة في تاريخ تحقق السيطرة الأولى للمجموعة على المنشأة المقتناة مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في بنود حقوق ملكية تلك المنشأة والتي طرأت خلال الفترة من تاريخ تحقق السيطرة الأولى حتى تاريخ زيادة نسبة السيطرة.

يتم القياس الأولى لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطره في المنشأة المقتناة على أساس نسبة أولئك المساهمين في القيمة العادلة للأصول والالتزامات العرضية المعترف بها.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية تقوم الشركة باعتبارها المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الإقتناء إذا كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد. على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة الإقتناء تبعياً.

إلا أنه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدراجها ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية. وعندما تصبح هذه التسوية فيما بعد مؤكدة ويمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

ج- استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة والتجار والضرانب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرانب ورسوم نقل الملكية.

ويتم القياس لاحقاً لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

هذا وتستخدم طريقة التكلفة في قياس الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الاستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

د- استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة بالقوائم المالية للشركة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا الاستثمارات في شركات شقيقة التي لا تزال قيد التأسيس في تاريخ القوائم المالية حيث يتم قياسها بالتكلفة.

أما بالنسبة للاستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة عنها طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل.

وطبقاً لطريقة حقوق الملكية تظهر الاستثمارات في الشركات الشقيقة بالمركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الاقتناء في صافي أصول الشركات الشقيقة وذلك بعد خصم أي اضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار. ويتم معالجة حصة المجموعة من التغيرات في حقوق ملكية الشركات الشقيقة اللاحقة للاقتناء والمعلاة على حقوق ملكية تلك الشركات مباشرة ضمن حقوق الملكية للمجموعة.

إذا تجاوز نصيب المنشأة في خسائر شركة شقيقة حصته في تلك الشركة أو تساوى معها، تتوقف المنشأة عن الاعتراف بنصيبها في الخسائر الإضافية. هذا ولا يتم الاعتراف بالخسائر التي تتجاوز القيمة الدفترية لنصيب المجموعة في أي شركة شقيقة إلا في حدود الالتزام القانوني أو الحكمي على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة أو المبالغ التي قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة.

وفي تاريخ الاقتناء يتم المحاسبة عن الفرق بين تكلفة الاقتناء ونصيب المجموعة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الشقيقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ والخاص بتجميع الأعمال وبناء على ذلك:

١- يتم الاعتراف بأى زيادة في تكلفة الاقتناء عن نصيب المجموعة من القيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة في تاريخ الاقتناء كشهرة وتدرج الشهرة الناتجة من اقتناء الشركة الشقيقة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقدير الإضمحلال لتلك الشهرة كجزء من قيمة الاستثمار ككل.

٢- تستبعد من القيمة الدفترية للاستثمار أى زيادة في نصيب المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة عن تكلفة الاقتناء في تاريخ الاقتناء على أن تثبت كإيرادات عند تحديد نصيب المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة عن الفترة التي تم خلالها اقتناء الاستثمار.

في حالة تعامل المجموعة مع إحدى الشركات الشقيقة يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن تلك المعاملات وذلك في حدود نصيب المجموعة من هذه الشركة الشقيقة. هذا وقد تكون الخسائر دليلاً على انخفاض قيمة الأصل المحول وفي هذه الحالة يتم تكوين المخصص المناسب لمواجهة هذا الإضمحلال.

هـ- الإضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة كل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للانخفاض في قيمتها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحصيل يتم إعدامها خصما على حساب الاضمحلال والذي يضاف إليه أى متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية لذلك الحساب بقائمة الأرباح أو الخسائر.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ثم حدث وأن انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

و- الاضمحلال في قيمة الأصول غير المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية فيما عدا المخزون لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم إدارة المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضا على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي أمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

أما بالنسبة للأصول غير الملموسة والملحوظة "المقننات الفنية" والتي ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوى للاضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال.

هذا ويتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن أن يصل الأصل (الوحدة المولدة للنقد) إليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ز- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعة بتكلفتها التاريخية والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء مخصوما منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها فيما عدا الأراضي والمقننات الفنية والتي تظهر بالتكلفة مخصوما منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد وصافى القيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) تمهيدا لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصوما منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقا لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

وتظهر الأصول الأخرى ضمن بند الأصول الثابتة نظراً لارتباطها بتلك الأصول. ويتم الاعتراف بالأصول الأخرى بالتكلفة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاستهلاك.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضي والمقتنيات الفنية بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدّر (بالسنة)	نسبة الإهلاك
مبانى وإنشاءات	٣٣,٣ - ٥٠	٣٪ - ٢٪
آلات ومعدات	١٠ - ١٥,٣٨	١٠٪ - ٦,٥٪
وسائل نقل وانتقال	٤ - ٥	٢٥٪ - ٢٠٪
عدد وأدوات وأثاث وأجهزة	٣ - ٥٠	٣٣٪ - ٦٪
أصول أخرى	٥	٢٠٪

المعالجة المحاسبية لقرض هيرميس: حيث ان الشركة دخلت في عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجاهزة للإستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علما بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضا بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيبا تمويليا بضمان الأصول المباعة " وليس بيعا فعليا لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاتها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أى تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظرا لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجانا إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائيا ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعييدها.

القيمة العادلة :

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفقا للمعيار المعدل رقم (١٠) للأصول الثابتة ، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. وعند تقييم بند الأصول الثابتة فيتم إعادة تقييم كامل فئة الأصول الثابتة التي ينتمى إليها ذلك الأصل.

وفقا لقرار مجلس ادارته شركة الشروق الحديثة للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت ادارته الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركة.

ح- الاعتراف وقياس الإيراد

الإيرادات الناتجة عن بيع سلع

يتم الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في المعيار المحاسبى المصرى (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء

الخطوة (١) - تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة (٢) - تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات الى العميل.

الخطوة (٣) - تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها الي العميل باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة (٤) - تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذى يحتوى على أكثر من التزام أداء ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة الي كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذى تتوقع الشركة الحصول عليه فى مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة (٥) - إثبات الإيراد متى (أو عندما) تفى الشركة بالتزام أداء.

إذا كان المزمع دفعه فى العقد يتضمن مبلغا متغيرا تقوم الشركة بتقدير المبلغ الذى تستحقه الشركة مقابل نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها الى العميل.

قد يختلف مبلغ المقابل بسبب الخصومات أو المبالغ المستردة أو الانتمانات أو الامتيازات السعريّة أو الحوافز أو مكافآت الأداء أو العقوبات أو غيرها من البنود المماثلة. كما يمكن أن يختلف مبلغ قيمة المقابل المتعهد به اذا كان استحقاق الشركة للمقابل مشروطا بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلى.

تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١. حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء المجموعة واستهلاك تلك المنافع.
 ٢. أداء الشركة يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.
 ٣. أداء الشركة للالتزام لا يكون موجودات ذات استخدامات بديلة للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.
- بالنسبة للالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء. يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أي قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديها حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- لا يشترط أن يكون الحق في تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.
- يجب أن يكون للمنشأة خلال مدة العقد الحق في مبلغ يعوضها على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف آخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء المنشأة وفقاً لتعهداتها.
- تقييم وجود و وجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق المنشأة في التحصيل سيخولها الحق في أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

الالتزامات الاداء التي يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

- إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمني فإن المنشأة تقي بالتزام الأداء عند نقطة من الزمن. و لتحديد تلك النقطة من الزمن التي يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل متعهد به و تقي المنشأة عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التي تشمل الاتي و لكن لا تقتصر عليه:
- أ- إذا كان للمنشأة حق حالي في تحصيل مقابل الأصل.
- ب- إذا كان للعميل حق الملكية القانوني في الأصل.
- ج- إذا قامت المنشأة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- د- إذا كان للعميل المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.
- هـ- قبول العميل للأصل.

بيع البضائع:

يتم الاعتراف بالمبيعات عندما يتم تسليم المنتج إلى العملاء، ولا يوجد أي التزامات تمنع العملاء من قبول المنتجات. وبالتالي تم نقل كل المخاطر والمنافع إلى العملاء وفي حالة قبول العملاء للمنتجات طبقاً لعقد البيع، فإن إدارة الشركة لديها أدلة موضوعية على أن كل شروط التسليم تم تنفيذها.

ط- منح حكومية

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها المجموعة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً بمثابة دعم مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل وتثبت ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة المالية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناء على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

ي- الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

ك- الإيرادات الأخرى

تثبت الإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

ل- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد وعملة العرض باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة الأم وشركاتها التابعة (المجموعة). وتثبت المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة القيد طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التي نشأت فيها.

أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

م- الضرائب

ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً للقانون المصري الخاص بالضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتتمثل قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن العام والضرائب المؤجلة.

يتم تحديد الربح الضريبي للسنة المالية على أساس ربح الفترة. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن السنة المالية باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة في تاريخ القوائم المالية بعيب الضريبة عن الفترة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقاً في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة المركز المالي لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

ن- المخزون

يتم تقييم المخزون في نهاية العام بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وفيما يلي الأسس التي اتبعت في تحديد تكلفة كافة أصناف المخزون:

خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار)

بالتكلفة طبقاً لسياسة المتوسط المرجح في تسعير المنصرف من المخازن.

الإنتاج تحت التشغيل

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة حتى نهاية المرحلة التي وصل إليها الإنتاج.

الإنتاج التام

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

س- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على المجموعة التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ إعداد القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضي الفترة. وفي هذه الحالة يتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ع- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والأجارات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين على أساس الاستحقاق في الفترة المالية التي أدت خلالها تلك الخدمات للمجموعة.

ف- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين ونصيب مجلس الإدارة والعاملين في تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية في الفترة التي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي الشركة.

حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة الأم وشركاتها التابعة و أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحة التنفيذية تخصص نسبة ١٠٪ كحصة للعاملين في الأرباح الموزعة بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين لكل شركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية والتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين هو حق أصيل للجمعية العامة للمساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

ص- الافتراض والتسهيلات الائتمانية

يتم الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها المجموعة بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوماً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

ق- حق الانتفاع الناتجة عن الأصول المستأجرة

يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" وبالالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير ويجب على المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة والمتمثل في القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. تم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير على أن يتم القياس لللاحق لعقد التأجير للمتعلق بالأصل المؤجر "حق الانتفاع" بتطبيق نموذج التكلفة مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر اضمحلال في القيمة. على أن يتم تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" في استهلاك أصل "حق الانتفاع". إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الانتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

ويتم إهلاك حقوق الانتفاع الناتجة عن إستجار الأصول بخلاف الأصول تحت الإنشاء والأراضي بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)
مباني وإنشاءات	٤٠ - ٥٠
آلات ومعدات	٣ - ٢٠
وسائل نقل وانتقال	٤ - ٥

ر- تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل إلى تكلفة هذا الأصل. ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقعاً أن تتسبب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه. وتعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى مصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة وتستخدم الأموال المقرضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، فإنه يتم تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها باستخدام معدل للرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل. وبحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد إستبعاد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض. ويجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التي تم تكبدها خلال تلك الفترة.

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن القيمة التي يمكن استردادها منه أو عن صافي قيمته البيعية فإنه يتم تخفيض أو استبعاد تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى، وفي ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعيلتها مرة أخرى على القيمة الدفترية للأصل طبقاً لتلك المعايير الأخرى.

ش- الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبني

يتم الاعتراف مبدياً بالعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى وسندات الدين المصدرة في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم مبدياً الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات المالية الأخرى عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم مبدياً قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى لا تتطوي على عنصر تمويلي هام) أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة للاستحواذ عليه أو إصداره وذلك للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم مبدياً قياس الأرصدة المدينة التي لا تتطوي على عنصر تمويلي هام بسعر المعاملة.

التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف المبني، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه: بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - استثمارات الدين أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - استثمارات الأسهم أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا تتم إعادة تصنيف الأصول المالية عقب الاعتراف بها مبدياً ما لم تقم الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة تتم إعادة تصنيف كافة الأصول المالية التي تأثرت بهذا التغيير في أول يوم من أول فترة يتم إعداد تقارير بشأنها عقب التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.
- يتم قياس استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال تتحقق أهدافه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- أن ينشأ عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.
- عند الاعتراف المبدي بأحد استثمارات الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد تقرر الشركة بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة.
- فيما يتعلق بكافة الأصول المالية غير المصنفة على أنها مقياساً بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما هو موضح أعلاه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتضمن ذلك كافة الأصول المالية المشتقة عند الاعتراف المبدي، قد تقرر الشركة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفه غير ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار ما يلي:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وكيفية تفعيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات من الفائدة المتوقعة عليها، مع الاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، وتوافق مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقارير لإدارة الشركة بشأنها؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
 - كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان يتم احتساب التعويض على أساس القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
 - مدى تعاقب وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات تحويل الأصول المالية إلى أطراف أخرى من خلال معاملات غير مؤهلة لإيقاف الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وتستمر الشركة بالاعتراف بها.

إن الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف 'المبلغ الأصلي' على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدي. يتم تعريف 'الفائدة' على أنها المقابل المالي للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الانتمائية المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تأخذ الشركة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي ينطوي على شرط تعاقد يمكن أن يغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية في حال عدم استوفاء هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة الأمور التالية:

- أحداث محتملة من شأنها أن تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية؛
 - الشروط التي قد يترتب عنها تغيير سعر الفائدة التعاقدية، بما في ذلك شروط السعر المتغير؛
 - شروط الدفع المسبق ومدة فترة التمويل؛ و
 - الشروط التي تحول دون مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، شروط عدم الرجوع).
- تتوافق شروط الدفع المسبق مع مبدأ دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط إذا كانت قيمة الدفعات المسبقة تمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشتمل على تعويض إضافي معقول لإنهاء العقد بشكل مبكر. علاوة على ذلك، بالنسبة للأصول المالية التي يتم الاستحواذ عليها بخصم أو علاوة على القيمة التعاقدية الاسمية، فإن الشرط الذي يُجيز أو يتطلب الدفع المسبق بقيمة تمثل فعلياً القيمة التعاقدية الاسمية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (والتي قد تتضمن أيضاً تعويض إضافي معقول عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معه على أنه متوافق مع هذا المبدأ إذا كانت القيمة العادلة لشرط الدفع المسبق غير جوهرية عند الاعتراف المبدي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك إيرادات الفائدة وتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بإيرادات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

استثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبداً إلى الربح أو الخسارة.

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان مصنف على أنه محتفظ به للمتاجرة، أو كان يمثل أداة مشتقة، أو كان مصنف على هذا النحو عند الاعتراف المبني.

الالتزامات المالية

يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك مصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

إيقاف الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق التعاقدية بالحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها بصورة فعلية تحويل كافة مخاطر وامتييزات الملكية للأصل المالي، أو من خلال معاملة لا تقوم الشركة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتييزات الملكية بصورة فعلية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تبرم الشركة معاملات تقوم بموجبها بتحويل أصول معترف بها ضمن بيان المركز المالي، ولكنها تحتفظ بكافة أو معظم مخاطر وامتييزات ملكية الأصول المحولة. في مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المحولة.

الالتزامات المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالالتزام المالي عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاؤها. تقوم الشركة أيضاً بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المشطوبة والتمن المدفوع (بما في ذلك أية أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات متحملة) ضمن الأرباح أو الخسائر.

المقاصة

تتم مقاصة الأصول المالية والالتزامات المالية، ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الشركة حق واجب النفاذ بمقاصة المبالغ ويكون لديها رغبة إما في تسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ، أو تحصيل الأصول وتسوية الالتزامات بصورة مترامنة.

انخفاض قيمة الأصول

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقود

تعترف الشركة بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. و
- أصول العقود.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر:

- سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ و
- سندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبني بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

تقوم الشركة بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبني وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ الشركة بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة لإدارة الشركة والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الشركة دون لجوء الشركة لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أو
- أن يكون الأصل المالي مستحق منذ فترة تزيد عن ٩٠ يوماً.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهر).

تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها). يتم تخفيض خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يعتبر الأصل المالي أنه "تعرض لانخفاض ائتماني" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة الموضوعية على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني على البيانات الملحوظة التالية:

- أزمة مالية حادة للمدين؛
- إخلال بالعقد مثل التعثر في السداد؛
- إعادة جدولة قرض أو سلفة من الشركة بناءً على شروط ما كانت الشركة لتقبلها في ظروف أخرى؛ أو
- أن يكون من المحتمل تعرض المدين للإفلاس أو إعادة جدولة مالية أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم استقطاع مخصصات خسائر الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. فيما يتعلق بسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحميل مخصص الخسائر على الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. تتوقع الشركة عدم استرداد جزء كبير من المبالغ المشطوبة. إلا أن الأصول المالية المشطوبة قد تظل خاضعة لأنشطة تنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر تعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معاً في أصغر مجموعة أصول تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر لها وتكون مستقلة إلى أبعد الحدود عن التدفقات النقدية الداخلة للأصول أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى. تمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد في قيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك، في حال لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحساب التكلفة المستهلكة لأداة الدين ولتوزيع إيرادات الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً - بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولي به. يُعترف في الأرباح أو الخسائر بالأرباح من أدوات الدين التي تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة، ويُعرض إيرادات الفوائد هذا ضمن بند "إيرادات التمويل".

ت- العملاء وأوراق القبض

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة الاضمحلال المكون لمواجهة انخفاض قيمة أرصدة العملاء ويتم تكوين مخصص اضمحلال لمواجهة الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء عندما تتوفر أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل المخصص الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معبراً عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة.

ث- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخرينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لا تتجاوز ثلاثة أشهر والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

خ- الموردون

الموردون لا تحمل بأى فائدة وتثبت بالقيمة الاسمية.

ذ- الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة يجب ٥٪ من صافي الربح السنوي لتكوين الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر ومتى نقص الاحتياطي يتعين العوده الى الاقتطاع ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على اقتراح من مجلس الادارة فيما يكون في صالح الشركة. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. ولأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم إدراج الاحتياطيات المكونة بالشركات التابعة بعد تاريخ الاقتناء ضمن الأرباح المحتجزة للمجموعة بدلاً من إظهارها كبند مستقل بحقوق الملكية. ومن ثم فإن الاحتياطي القانوني الذي يظهر بالقوائم المالية المجمعة يتعلق بالشركة الأم فقط.

ض- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخرينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك لأجل لا تتجاوز ثلاث أشهر.

ظ- نصيب السهم في الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح، يتم حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ولتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح.

غ- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٥) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراسات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تعتمد على أحوال السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

أ- الاستثمارات العقارية

يتم الاعتراف الأولي للاستثمارات العقارية وفقاً لتكلفة الشراء وأي نفقات مباشرة متعلقة بها.
و يتم اثبات الاستثمارات العقارية في الفترة اللاحقة وفقاً لنموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة وفقاً لتعديلات معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٦ مارس ٢٠٢٣.

و بعد الاعتراف الأولي على المنشأة التي تختار نموذج القيمة العادلة أن تقيس جميع استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة.
وقد قامت الشركة باختيار نموذج القيمة العادلة في التقييم اللاحق للاستثمارات العقارية وفقاً لقرار مجلس الإدارة لشركة البدار للعبوات المنعقد في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣.

و في حالة زيادة الأصل الدفترى لاستثمار عقاري نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة، فيجب اثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل ويتم تجميعها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان "فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة" ومع ذلك يجب اثبات الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس به انخفاضاً في تقييم نفس الاستثمار و السابق اثباته ضمن الربح أو الخسارة و يعالج هذا الفائض بنفس الأسلوب الوارد في نموذج أعادة التقييم ضمن معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة و اهلاكتاتها".

وفي حالة انخفاض المبلغ الدفترى لاستثمار نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة فيجب اثبات الانخفاض ضمن الربح أو الخسارة و مع ذلك يجب اثبات الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر وجود أي رصيد دائن في فائض التقييم المتعلق بذلك الاستثمار و يقلص الانخفاض المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر المبلغ المتراكم ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة.

وفي حالة إضمحلال القيمة السوقية لهذه الاستثمارات العقارية عن صافي قيمتها الدفترية يتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال و يحمل علي قائمة الدخل الشامل، وتظهر الاستثمارات العقارية بالمركز المالي بعد خصم مجمع خسائر الإضمحلال إن وجد.

بب- عقود الإيجار

١- تعريف الإيجار

تقوم الشركة بتقييم ما اذا كان الترتيب يمثل أو يتضمن إيجار وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٤٩) يعتبر الترتيب كإيجار أو يتضمن إيجار اذا كان الترتيب يعطي حق السيطرة علي استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل مادي.
عند بدء أو أعادة تقييم ترتيب يتضمن مكونات إيجارية تقوم الشركة بتوزيع المقابل في العقد على كل مكون إيجارى أو غير إيجارى على أساس السعر المستقل النسبي لكل مكون.

٢- كمستأجر

تم قياس التزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض للشركة كما في تاريخ عقد الإيجار. ويتم قياس حق استخدام الأصل باستخدام مبلغ يساوى التزام الإيجار معدل بمبالغ مدفوعة مقدماً أو الإيجارات مستحقة. ولقد قامت الشركة بتطبيق هذه الطريقة على كل عقود الإيجار.
قامت الشركة باستخدام الاعفاء المسموح في عدم الاعتراف بحق استخدام أصول و التزامات الإيجارات للإيجارات التي تكون مدتها أقل من ١٢ شهر وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة. تقوم الشركة بالاعتراف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصروف.
يتم أعادة قياس التزامات الإيجار عند حدوث تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية.

٣- عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر (تأجير تشغيلي)

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار باثبات أصل "حق الانتفاع" و التزام عقد الإيجار،

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

- (أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق الأولي لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة،
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،
- (د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع":

- بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:
- (أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة،
 - (ب) ومعدلة بأى إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنية في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الإقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

- (أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.
- (ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،
- (ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الإستهجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى. تتضمن عقود الإستهجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوى عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والانتهاء - المجموعة كمستأجر

تحدد الشركة مدة سريان عقد الإيجار على أنها غير قابلة للإلغاء في أي فترات مغطاة بخيار تمديد عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولية ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مغطاة بخيار انتهاء عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولية ممارسة هذا الخيار. لدى الشركة العديد من عقود الإيجار التي تتضمن خيارات التمديد والانتهاء. تقرر الشركة من خلال تقييمها لعقد الإيجار فيما إذا كان من المعقول ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد الإيجار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر وأعدت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨). الإيرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الإستهجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أى ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

- (أ) يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار.
- (ب) ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.
- (ج) يجب على المنشأة قياس أى تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:
- (د) الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.
- (هـ) الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوف تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) المحاسب عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليها الاعتراف بالالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الإلتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).

ج ج- التعويض على أساس السهم

تقاس تكلفة المكافآت التي تسوى نقدا الممنوحة للموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة للالتزام في تاريخ كل قائمة مركز مالي حتى يتم تسويتها، ويتم إثبات هذه التكلفة كمصروفات منافع موظفين في قائمة الدخل مع إثبات مطلوبات مقابلة لها في قائمة المركز المالي و يتم إثبات تكلفة كل من المكافآت التي تسوى بحقوق الملكية والتي تسوى نقدا خلال فترة الاستحقاق، وهي الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المطلوبة للحصول على المكافأة كما يجب استيفاء أي شرط من شروط الأداء غير السوقي المرتبطة بالمكافأة إضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمكافأة التي تسوى نقدا، فيتم أيضا إثبات أي تغيرات في القيمة العادلة للالتزام بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسوية في قائمة الدخل ضمن مصروفات منافع الموظفين.

وعند تحديد القيمة العادلة للمكافأة التي تسوى بحقوق الملكية أو التي تسوى نقدا، فيتم تطبيق طريقة تقييم مناسبة لا تؤخذ شروط الخدمة والأداء غير السوقي بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة، ولكن خلال فترة الاستحقاق فيتم تقييم احتمالية استيفاء الشروط كجزء من أفضل تقدير للشركة لعدد المكافآت المتوقع منحها. بينما تؤخذ ظروف أداء السوق وشروط عدم الاستحقاق بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة.

٦- الأصول الثابتة (المستطلة)

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

التكلفة
المتكاملة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ٤٣٥ ٦٩١ ٠ ٣٣
الإضافات خلال العام
السحول من الشروط وحلت إلى الأصول
فروق العملة المتداخلة بالترافعات قائمة (ملحق (٥) من
ممثل المحاسبة المصري رقم (١٢) الملحق (٢٠٢٤) **

الإستثمارات خلال العام ***

التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الإضافات خلال الفترة

السحول من الشروط وحلت إلى الأصول

الإستثمارات خلال الفترة

التكلفة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

مجموع الأهلاك

مجموع الأهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

إهلاك العام

مجموع إهلاك الإستثمارات

مجموع إهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

إهلاك الفترة

مجموع إهلاك الإستثمارات

مجموع إهلاك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

رصيد الإضمحلال في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤

رصيد الإضمحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

صافي القيمة المكتوبة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

صافي القيمة المكتوبة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وفق القرار مجلس إدارة شركة الشروط الحديثة للضمانه المنقذ في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت اداره الشركة بإستخدام نموذج القيمة الحالية في تقييم أرشسي الشركة فقط . يرجع لإرجاع رقم (٣١).

*** يتصل المبلغ في قيمة فروق العملة المتداخلة عن الترافعات القائمة نتيجة تقييم الشركات بإقتداء الات للمنصع مختلفة في ٣٠ ٢٠٢٤ ٩ ٨١٤ ٣٠٤ جنيه مصري تخص شركة الشروط للضمانه والتعليق و ١٨ ٥١٥ ١٨٤ جنيه مصري تخص شركة الجدار للضمانات.

**** تتضمن الإستثمارات خلال العام السابق بيع عدد ٢ سائبة طيارة (١ لون ، ٨ لون) تم إهلاكها بالكامل و مازالت تعمل بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ يورو من خلال مذكره قائم مع أحد الموردين ، الأمر الذي تركب عليه تحقيق الشركة لأرباح رأسمالية بمبلغ ٢٤ ٢١٤ ٥٠٠ جنيه مصري.

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
١٠٨ ٤٥٩ ١٢٣	٨٥ ٣٥٩ ٤١٦
١٠ ٤٨٢ ٥١٩	٨١٤٠ ٨٨٨
١٤٩ ١٤٦	١٢٣ ٢١٥
١١٩ ٠٩١ ٧٩٨	٩٣ ١٢٣ ٥١٩

شركة الوطنية للتأمين

شركة مساهمة مصرية

الإحداثيات القيمة القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

الإجمالي	تصنيفات على أصول	مكتوبات قبية	إثبات ومطاب مكتوبة	عدد و أدوات	وسيلان ملك و التكال	الزمت و محلات	مطلبي و إشتراطات	أرضي *	التكلفة
جنيه مصري	مطابقة	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢ ٤٣٩ ٢٠٩ ١٥٣	٠	٥٦ ٢٠٠	٥٣ ٦٥٦ ٨٩٩	٨١ ٦٢٩ ٠٧٥	٤٦ ٣٢٥ ٤٨٢	١٢ ٨٣٢ ٠ ٨٩ ٠ ٤١	٤٣ ٨ ٧٥١ ٤٢٣	٤٣٥ ٦٩١ ٠ ٣٣	٢٠ ٢٣
٣١١ ٤٣٩ ٢٠٣	٠	٠	٧ ١١٣ ٧١١	٥٨ ٦٥٠ ٠ ٢٣	١٨ ٠ ٧٢ ٦٢٣	٦١٤ ٤٥٧ ٠ ٤٦	١٠ ٢٢٣ ٢٧٠	٨٧٢ ٧٩٠	
٣٢ ٢٧٨ ٥١٥	٠	٠	٥٧٢ ٠ ٥٥	١ ٠ ١٢ ٧٧٧	٠	٢٣ ٦٥٣ ٥٨٣	٧ ٠ ٤٠ ١٠٠	٠	
٢٨ ٤٥٩ ١٨٨	٠	٠	٠	٠	٠	٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨	٠	٠	
(٣٥ ٥٨٧ ٣٠ ٦)	٠	٠	(٥ ٤٥٤ ٣١ ٦)	(١٣ ٠ ٧٣ ٣١٠ ٦)	(٨ ٣٢ ٥٠ ٠ ٠)	(١ ٦ ٤٥ ١٣ ٦)	٠	٠	٠
٢ ٧٧٥ ٢٩٩ ٥٥٣	٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٥٦ ٢٠٠	٥٥ ٧٩٧ ٣٥٢	١٢ ٨ ٢١٨ ٥ ١٥	٦٣ ٥٥٢ ٢ ٤٥	١ ٦ ٣٣ ٥ ١٤ ٥ ٢ ٥	٤٥ ٦ ٠ ٦٣ ٨ ٩ ٣	٤٣١ ٥ ٦ ٣ ٨ ١ ٢ ٣	٠
١٢٠ ١٧٩ ٠ ٣١	٠	٠	١٢ ٠ ٧١ ٢ ٦ ٧	٥٢ ٤٩٥ ٨ ٢٠	٢١ ١ ٣ ٨ ٠ ٩ ١	١ ٩ ٤ ٩ ٨ ٦ ٤ ٢	١١ ٤ ٧٥ ٢ ١ ٦	٠	٠
١٣٤ ٨٣٦ ٧٩١	٠	٠	٠	١ ٤ ٦ ٢ ٨ ١ ٢	٠	١ ٢ ٧ ٥ ٥ ٦ ٩ ٩ ٩	٥ ٧ ٨ ٧ ٠ ٠ ٠	٠	٠
(٣ ٤٧٤ ٠ ٢٥)	٠	٠	٠	٠	(١ ٩ ٧٠ ٤ ٩ ٠)	(٥ ٣ ١ ٨ ٥ ٥)	(٩ ٧١ ٦ ٤ ٢)	٠	٠
٣ ٠ ٢ ٧ ٨ ٤ ١ ٣ ٥ ٥	٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٥٦ ٢٠٠	٦ ٧ ٨ ١ ٨ ٦ ١ ٩	١ ٨ ٦ ١ ٧ ٧ ١ ٧ ٧	٨ ٣ ٧ ٥ ٢ ٨ ٤ ٦	١ ٧ ٨ ٠ ٠ ٦ ٨ ٢ ٢ ١	٤ ٧ ٢ ٣ ٥ ٤ ٤ ٦ ٩	٤ ٣ ٦ ٥ ٦ ٣ ٨ ١ ٢ ٣	٠
٦ ٣ ٥ ٧ ٦ ٩ ٤ ٢ ٣	٠	٠	٢ ١ ٩ ٧ ١ ٠ ٠ ٩	٥ ٢ ١ ٩ ٧ ١ ٢ ٧	٣ ٢ ٥ ٦ ٢ ٤ ٨ ١	٤ ٥ ٥ ٢ ١ ٦ ٧ ١ ١	٦ ٣ ٨ ٧ ٢ ٠ ٩ ٥	٠	٠
١ ٢ ٩ ٢ ٧ ٦ ١ ٦ ٤	٠	٠	٤ ٨ ٩ ٦ ٨ ٦ ١	٢ ٠ ٦ ١ ٥ ٥ ١ ١	٦ ٢ ٤ ٨ ٤ ٠ ٢	٨ ٥ ٥ ١ ١ ٧ ٦ ٢	١ ٢ ٠ ٧ ٠ ٦ ٢ ٣	٠	٠
(٣ ٥ ٥ ٠ ٢ ٣ ٥)	٠	٠	(٥ ٥ ٤ ٥ ٣ ١ ٢)	(١ ٣ ٠ ٧ ٣ ٣ ١ ٠ ٦)	(٨ ٣ ٢ ٥ ٠ ٠ ٠)	(١ ٥ ٦ ٠ ٨ ٠ ٦ ١ ٢)	٧ ٥ ٨ ٩ ٢ ٧ ١ ٨	٠	٠
٧ ٢ ٠ ٩ ٥ ٢ ٥ ٢	٠	٠	٢ ١ ٢ ٥ ٥ ٦ ٢	٥ ٩ ٧ ٣ ٩ ٢ ٧ ٨	٣ ٨ ٠ ٨ ٧ ٣ ٨ ٣	٥ ٢ ٥ ١ ٢ ٠ ٤ ١ ١	٩ ٣ ٨ ٨ ٢ ٥	٠	٠
١ ١ ٩ ٠ ٩ ٠ ٧ ٩ ٨	١ ٥ ٠ ٠ ٠ ٠	٠	٤ ٧ ٠ ٤ ٦ ٠ ٩	٢ ١ ٢ ٣ ٢ ٦ ٥ ٧	٧ ١ ٠ ٥ ٦ ٢ ٣	٧ ٥ ٩ ١ ٦ ٠ ٤ ٤	(٦ ٦ ٥ ٢ ٢ ٧)	٠	٠
(٢ ٢ ٥ ٤ ٦ ٢ ٠)	٠	٠	٠	٠	(١ ٣ ٠ ٠ ٦ ٥)	(٢ ٥ ٨ ٧ ٨ ٨)	٨ ٤ ٥ ٥ ١ ٦ ٢ ١ ٦	٠	٠
٨ ٣ ٦ ٩ ٢ ١ ٥ ٣ ٠	١ ٥ ٠ ٠ ٠ ٠	٠	٢ ٥ ٩ ٦ ٠ ١ ٧ ١	٨ ١ ٠ ٦ ٩ ٩ ٣ ٥	٤ ٤ ٢ ٩ ٢ ٤ ٤ ١	٦ ٠ ٠ ٧ ٧ ٧ ٦ ٦ ٧	٣ ١ ٥ ٧ ٥ ٩ ٢	٠	٠
١ ٧ ١ ٠ ٨ ٤ ٦ ٧	٠	٠	٠	٠	٠	١ ٣ ٩ ٥ ٠ ٨ ٧ ٥	٣ ١ ٥ ٧ ٥ ٩ ٢	٠	٠
١ ٧ ١ ٠ ٨ ٤ ٦ ٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢ ١ ٧ ٣ ٨ ٠ ١ ٣ ٥ ٨	١ ٨ ٥ ٠ ٠ ٠ ٠	٥ ٦ ٢ ٠ ٠	٤ ١ ٩ ٠ ٨ ٤ ٤ ٨	١ ٠ ٥ ١ ٠ ٧ ٢ ٢ ٢	٣ ٨ ٣ ١ ٠ ٤ ٠ ٥	١ ١ ٦ ٥ ٣ ٣ ٩ ٦ ٧ ٩	٣ ٨ ٤ ٦ ١ ٥ ٥ ٦ ١	٤ ٣ ٦ ٥ ٦ ٣ ٨ ١ ٢ ٣	٠
٢ ٠ ٣ ٨ ٥ ٥ ٧ ٢ ٤	٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٥ ٦ ٢ ٠ ٠	٣ ٤ ٥ ٤ ١ ٧ ٢ ٠	١ ٨ ٤ ٧ ٩ ٢ ٢ ٧	٢ ٥ ٤ ٤ ٧ ٨ ٦ ٢	١ ٠ ٩ ٤ ٤ ٢ ٣ ٢ ٣ ٩	٣ ٧ ٧ ٠ ١ ٣ ٥ ٨ ٣	٤ ٣ ٦ ٥ ٦ ٣ ٨ ١ ٢ ٣	٠

٧- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٦٦ ٣٥٩ ٤٢٩	١٧٢ ٠٣٣ ٩٠٨	دفعات مقدمه لشراء أصول ثابتة (الآت ومعدات - وسائل نقل)
٣٥ ٩٤٦ ٦٠٧	٩٢ ١٧٠ ٧٠٧	مشروعات تحت التنفيذ - إنشاءات والآت
٢ ٤٠٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	قطعة أرض جسر السويس
--	٩٤ ٢٨٦ ١١٥	أرض جهاز الهيئة العامة للتنمية الصناعية*
١٢ ٤٦٢ ١٧٩	٧٩ ٢١٢ ٦١٧	اخرى
٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	٤٤٠ ١٠٣ ٣٤٧	

* بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٢٥ وافقت هيئة المجتمعات العمرانية - جهاز تنمية مدينة السادات على تخصيص قطعة الارض رقم (١/ـ) بمنطقة جنوب الصناعية الخامسة بمدينة السادات لصالح شركة المتحدة لصناعة الكرتون بمساحة قدرها ٦٠ ألف متر مربع بغرض اقامة مشروع صناعى بنشاط كبس ورق وكرتون وقامت الشركة بسداد ١٠ % من قيمة الارض كدفعة مقدمة وتلتزم شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون بسداد القيمة المتبقية من قيمة الارض بفترة سماح لمدة عامين من تاريخ سداد الدفعة المقدمة على ستة عشر قسط (اقساط ربع سنوية) لمدة اربع سنوات تنتهي فى ١٩ ابريل ٢٠٣١ وفقا لسعر الفائدة المبرم مع جهاز تنمية مدينة السادات. (إيضاح ١٧)

تتمثل حركة المشروعات تحت التنفيذ خلال الفترة / العام فيما يلى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٣ ٩١٦ ٥٤١	٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	رصيد أول الفترة / العام
٢١٥ ٧٥٠ ١٨٩	٣٥٧ ٧٧١ ٩٢٣	إضافات خلال الفترة / العام
(٣٢ ٤٩٨ ٥١٥)	(١٣٤ ٨٣٦ ٧٩١)	محول الى الاصول الثابتة
٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	٤٤٠ ١٠٣ ٣٤٧	رصيد آخر الفترة / العام

٨- إستثمارات أخرى طويلة الاجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	المملوكة	للسهم	
٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١٠ جنيه مصري	شركة دار مايو الوطنية للنشر
(٢٠ ٠٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)			يخصم : الانخفاض فى قيمة الإستثمار
--	--			

٩- المخزون (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ٠٠٠ ٥١٠ ٩٩٩	١ ١٦٧ ٢١٣ ٣٦١	خامات رئيسية
٦٤ ٣٥٣ ٤٥٣	٦٦ ٤٣١ ١١٤	مواد مساعدة
٢٣٤ ٣٩١ ٧٨٢	٢٥٤ ٣٨٧ ٤٣٢	قطع غيار
١٩٠ ٥٨٦ ٠٦٥	٢٤٨ ٥٣٩ ٩٦٧	إنتاج تحت التشغيل وإنتاج تام
١٠ ١٢٤ ٣٤٩	١١ ٦٧٧ ٠٢٤	مواد تعبئة وتغليف
٣ ٦٤٠ ٣٩٦	١ ٥٤٥ ٨٩٧	بضاعة بالطريق
١ ٥٠٣ ٦٠٧ ٠٤٤	١ ٧٤٩ ٧٩٤ ٧٩٥	
(١٠ ٤٩٦ ٧١١)	(١٠ ٤٩٦ ٧١١)	يخصم: الانخفاض فى قيمة المخزون
١ ٤٩٣ ١١٠ ٣٣٣	١ ٧٣٩ ٢٩٨ ٠٨٤	

فيما يلي بيان بحركة الانخفاض في قيمة المخزون

بيان	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الانخفاض خلال الفترة	رد الانخفاض خلال الفترة	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
الانخفاض في قيمة المخزون	جنيه مصري ١٠.٤٩٦٧١١	--	جنيه مصري ١٠.٤٩٦٧١١	جنيه مصري ١٠.٤٩٦٧١١
الإجمالي	١٠.٤٩٦٧١١	--	--	١٠.٤٩٦٧١١

١٠- عملاء وأوراق قبض (بالصافي)

بيان	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
عملاء محليين	جنيه مصري ١١٠٧٥٧٧٥١٣	جنيه مصري ١١٩٦١٩٧٣٢٢
عملاء محليين أطراف ذوى علاقة	١٢٢٢٨٦٤٧٧	٩٩٣٨٩٧٤٣
عملاء خارجيين	٣٠٥١٨٢٤٤٤	٥٧٠٨١٧٦٤
أوراق قبض	٢٩٩٦٠٧٥٣٩	٢٦٤٨٨٤٣١٧
يخصم: الخسائر الأنتمانيه في قيمة العملاء وأوراق القبض	١٨٣٤٦٥٣٩٧٣	١٦١٧٥٥٣١٤٧
	(٥٧٤١٣٧١٥)	(٥٧٤٢٢٣٣٧)
	١٧٧٧٢٤٠٢٥٨	١٥٦٠١٣٠٨١٠

فيما يلي بيان بحركة الخسائر الأنتمانيه خلال الفترة :

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	رد	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
الخسائر الأنتمانيه في قيمة العملاء وأوراق القبض	جنيه مصري ٥٧٤٢٢٣٣٧	جنيه مصري (٨٦٢٢)	جنيه مصري ٥٧٤١٣٧١٥
الأجمالي	٥٧٤٢٢٣٣٧	(٨٦٢٢)	٥٧٤١٣٧١٥

١١- مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

بيان	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
دفعات مقدمة لموردين	٨٢٠٧٢٥٥١	٩١٩٢٥٠٨٣
مصلحة الضرائب - خصم من المنبع	٧٦٢٣٦٠٦٣	٦٢٢٢٢٩١٦
مصلحة الضرائب - دفعات مقدمة تحت حساب ضرائب الدخل	٤١٠٥٥٦٠٧	٦٢٧٨٥٨٤٦
مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة	٩٢٥٦٠٤١٤	١٠٠١١٠١٢٧
تأمينات لدى الغير **	٢٥٧٣٥٥٥٤	٢٧١٠٠٦٧٧
عهد وسلف للعاملين	١٤٣٢٩٨٦٥	١١٤١٥٩٤١
دفعات مقدمة تحت حساب توزيع الارباح*	٤٩٠٦٠٤٠١	٥٦٠٠٨٩٧١
دعم الصادرات	١٨٣٧٩١٩٨٣	١٦٣٢٣٧٠٢٢
عهد مصلحة الجمارك	٥٢٧٢٤٩٩٦	١٢٥٧٥١٤٦
مصرفات مدفوعة مقدماً	٢٠٩٠١١٦٢	٩٤٨٥٦٤٠
غطاء خطابات ضمان	٧٥٢٣٥٠٠	٧٤٣٥٠٠٠
مدفوعات تحت حساب اعتمادات مستندية	--	٣٢٢٣٨٠٦
أرصدة مدينة أخرى	٣٣٧٥٧٦٢٠	١٨٦١١٠٦٠
يخصم: الخسائر الأنتمانيه في قيمة المدينون والأرصدة المدينة	٦٧٩٧٤٩٧١٦	٦٢٦١٣٧٢٣٥
	(٤٦٩٦٤٦٠)	(٤٩٠٥٢٧٣)
	٦٧٥٠٥٣٢٥٦	٦٢١٢٣١٩٦٢

* يتمثل هذا الرصيد في دفعات مقدمة للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح والذي سوف يتم عرضه على الجمعية العامة للشركات التابعة ضمن مشروع التوزيع المقترح من مجلس الإدارة للإعتماد والموافقة عليه بواسطة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة.

** يتضمن رصيد تأمينات لدى الغير مبلغ ٦٥٥ ٥٤١ ٨ جنيه مصري مدفوع للهيئة المصرية العامة للبترول كتأمين لاستهلاك الغاز وفقا لعقد توريد الغاز بين إحدى شركات المجموعة وشركة غاز مصر وكذلك مبلغ ٥٠٠ ٧٤٠ ٢ جنيه مصري مدفوع لشركة البحيرة للكهرباء كتأمين لاستهلاك الكهرباء.

فيما يلي بيان بحركة الاضمحلال خلال الفترة:

بيان	الرصيد في	ما تم تكوينه	ما تم رده خلال	الرصيد في
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	خلال الفترة	الفترة	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الخسائر الأتتمانية في قيمة الأرصدة المدينة الأخرى	٤ ٩٠٥ ٢٧٣	--	(٢٠٨ ٨١٣)	٤ ٦٩٦ ٤٦٠
الإجمالي	٤ ٩٠٥ ٢٧٣	--	(٢٠٨ ٨١٣)	٤ ٦٩٦ ٤٦٠

١٢- النقدية وما في حكمها (بالصافي)

بيان	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	جنيه مصري	جنيه مصري
نقدية بالخرينة	١٢ ٩٢٢ ٣٦٦	١١ ٨١٨ ٦٧٩
حسابات جارية لدى البنوك	٥٩٥ ٤٨٩ ٧٢٣	٥٢٨ ٥٥٧ ٨٣٦
شيكات تحت التحصيل	--	١١ ٧١٥ ٨٧٨
	٦٠٨ ٤١٢ ٠٨٩	٥٥٢ ٠٩٢ ٣٩٣
يخصم الخسائر الأتتمانية في النقدية	(٩٩ ٨٥٠)	(٢١٩ ٧٢١)
	٦٠٨ ٣١٢ ٢٣٩	٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢

بيان	الرصيد في	ما تم تكوينه	رد خلال	الرصيد في
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	خلال الفترة	الفترة	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الخسائر الائتمانية في قيمة أرصدة النقدية لدى البنوك	٢١٩ ٧٢١	--	(١١٩ ٨٧١)	٩٩ ٨٥٠
الإجمالي	٢١٩ ٧٢١	--	(١١٩ ٨٧١)	٩٩ ٨٥٠

١٣- المخصصات

بيان	الرصيد في	المكون	المستخدم خلال	انتفى الغرض منه	الرصيد في
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	خلال الفترة	الفترة	خلال الفترة	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
مخصص مطالبات *	٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	١٧ ٤٣٠ ٦٢٣	(٢٥ ٩٩٢ ٥٤٦)	(٦٩ ٠٨٥)	٧٥ ٥٤٤ ٢٧٦
	٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	١٧ ٤٣٠ ٦٢٣	(٢٥ ٩٩٢ ٥٤٦)	(٦٩ ٠٨٥)	٧٥ ٥٤٤ ٢٧٦

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التي يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ المركز المالي، وهذا وتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٧٧.٣١٨.٠	٥٣.٢٧٤.١٤٦	البنك المصري لتنمية الصادرات
٥٠٧.٩٤٦.٦٧٩	٦٧٥.٦٩٧.٠١٤	بنك أبوظبي الإسلامي
٥٧٤.٨٢٨.٩٤٣	٥٠١.٦٣٥.٣٠٣	بنك بيت التمويل الكويتي (البنك الأهلي المتحد سابقاً)
٣١.٣٥٣.٠٠١	٧٦.٥٢٤.٥١٣	بنك أي بي سي (بلوم سابقاً)
١٣١.٧٠٦.٥٩٧	١٣٨.٦٤٥.٠٠٤	البنك الأهلي المصري
٤.٠٨٩	١٢٨.٤٢٩.٦٥٩	البنك العربي الأفريقي
٤٢.٤٧٧.٨١٧	٩٢.٧١٠.٨٨٥	البنك العربي
٣٩٥.١٨٧.٨٣٦	٣٠٦.١٣٢.٧٧٤	بنك قطر الوطني الأهلي
٨٨.٢٠٧.١٥٣	٦٦.٨٦٧.٩٢٤	بنك أبوظبي التجاري
٦٣.٢٩١.٤١٨	٩٧.٣٩٢.٠٢٨	بنك كريدي أجريكول
٢٦١.٨٣٢.٩٤٤	٣٥٠.٤٦٣.٦٩٥	بنك مصر
١٢١.٥٠٨.٦٦٧	١٢٥.٣٥٤.٤٨٤	بنك الامارات دبي
--	٢٥٧.٨٩٤.٥٤٢	بنك HSBC
--	٨٢.٠٨٩.٠٢٧	بنك اسكندرية
٢.٢٣٦.٠٤٨.٣٢٤	٢.٩٥٣.١١٠.٩٩٨	

• أولا-شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

١-١٤ تسهيل البنك المصري لتنمية الصادرات

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض مع البنك المصري لتنمية الصادرات ش.م.م حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٩٦ مليون جنيه مصري (ستة و تسعون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم و مدة العقد تبدأ من ٢٠٢٤/٧/٢٣ وتنتهي في ٢٠٢٥/٧/٣١. والغرض من هذا التسهيل هو فتح اعتمادات مستندية محلية و/أو خارجية و تمويل النشاط التجاري و تمويل عقود و/أو أوامر توريد وإصدار خطابات ضمان و تمويل نشاط التصدير على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-١٤ تسهيل البنك العربي

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض المبرم مع البنك العربي حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري (مائة مليون جنيهاً مصرياً) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. والغرض من هذا التسهيل هو تمويل الاستثمار العامل و إعادة تمويل إعمادات مستندية و إستيراد الماكينات و قطع الغيار و تمويل خطابات الضمان و تمويل مصروفات التشغيل.

٣-١٤ تسهيل بنك قطر الوطني الأهلي

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك قطر الوطني الأهلي بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري (مائة وخمسون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. بغرض تمويل مرتبات، وأجور، وجمارك، تمويل شراء مواد خام من خلال إعادة تمويل ١٠٠٪ من الاعتمادات المستندية ومستندات التحصيل والتحويلات الخارجية المتعلقة بالاستيراد، بالإضافة الي الجمارك و ١٠٠٪ من المشتريات المحلية و تمويل الجزء غير المغطى نقداً من قيمة الاعتمادات. مدة هذا التسهيل تبدأ من ٣ نوفمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥ ويتجدد تلقائياً وفقاً لما يراه البنك

٤-١٤ تسهيل بنك أبوظبي الإسلامي

طبقاً لعقد المضاربة المبرم مع "بنك أبوظبي الإسلامي" بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصري (مائة وعشرون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد.

وقعت الشركة على اتفاق تعديل لعقد المضاربة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ لتعديل عقد المضاربة ليصبح ٣٠٠ مليون (ثلاثمائة مليون جنيه مصري لا غير). بغرض تمويل الوعاء الخاص بنشاط المضارب والذي يشمل تمويل اعتمادات مستنديه بغرض استيراد مواد خام و/أو قطع غيار لمدة عام من تاريخ توقيع العقد تمديد تلقائياً لمدة / مدد أخرى مماثلة ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في عدم التجديد.

٥-١٤ تسهيل البنك أي بي سي (بلوم سابقاً)

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك ABC (بلوم سابقاً) حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) و/أو ما يعادله بالعملة الأجنبية مقابل الفائدة المحددة بالعقد. تبدأ مدة الاعتماد في ٢ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، الغرض من هذا التسهيل هو تمويل النشاط الجاري للشركة

٦-١٤ تسهيل البنك الأهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٨٠ مليون جنيه مصري ولمدة عام واحد على أن تنتهي في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ الغرض من هذا التسهيل هو تمويل الاستثمار العامل للشركة و تمويل رأس المال العامل و استيراد خامات ومستلزمات الانتاج والالتزامات التي تنشأ عن حد الاعتمادات، يتجدد بموافقة البنك وبشروطه وذلك في حالة انتهاء مدته مالم يخطر البنك الشركة بغير ذلك.

٧-١٤ تسهيل بنك كريدي أجريكول

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك كريدي أجريكول (مصر) المؤرخ في ٢٠٢٣/٤/١٠ حصلت شركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٣ مليون جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض إعادة تمويل اعتمادات مستندية بدون ضمان عيني. مدة العقد غير محددة ولكن جدير بالذكر أن يحق للبنك تجديد هذا التسهيل تلقائياً لأي مدة أو مدد أخرى يراها مالم يبد البنك رغبته في عدم التجديد.

٨-١٤ تسهيل البنك الأهلي المتحد

طبقاً لعقد تجديد التسهيلات الائتمانية المبرم مع البنك الأهلي المتحد (مصر) تم التعديل ليصبح بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري (مائتان وخمسون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل نشاط الشركة.

٩-١٤ تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك مصر ٢٦ مارس ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض تمويل إستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازمة للنشاط وإعادة تمويل الاعتمادات المستندية و/أو المستندات برسم التحصيل المفتوحة علي قوة الحد الأول. يحق للبنك أن يجدد التمويل متعدد الأغراض موضوع هذا العقد أو يمد استحقاقه لأي مدة يرغبها بإرادته المنفردة دون الحاجة إلي إذن أو موافقة الطرف الثاني.

١٠-١٤ تسهيل بنك أسكندرية

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك الاسكندرية ٢٧ ابريل ٢٠٢٥ حصلت الشركة على تسهيل ائتماني بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض تمويل مقابل مستندات تصدير بغرض تمويل مشتريات الشركة من الموردين الاجانب مقابل اوامر توريد للتصدير/ عقود تصدير / اعتمادات مستندية للتصدير. يحق للبنك وفقاً لسلطاته التقديرية تخفيض او وقف التمويل في اي وقت.

ثانيا- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

١-٢-١٤ تسهيل البنك العربي الأفريقي الدولي

وفقاً لملاحق عقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " البنك العربي الأفريقي الدولي " المؤرخ في مارس ٢٠٢٤ تم زيادة حد التسهيل الائتماني ليصبح ٢٥٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات تمويل رأس المال العامل.

٢-٢-١٤ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

وفقاً لملاحق عقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبي الإسلامي" المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ تم زيادة حد التسهيل الائتماني ليصبح بأجمالي ٢٧٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات تمويل الرعاء العام الخاص بنشاط الشركة ، على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقرم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملاحق عقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبي الإسلامي" المؤرخ في ٢٨ مايو ٢٠٢٥ تم تخفيض حد التسهيل الائتماني ليصبح بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات تمويل الرعاء العام الخاص بنشاط الشركة ، على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقرم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-١٤ ٣- تسهيل البنك بيت التمويل الكويتي (البنك الأهلي المتحد سابقاً)

أبرمت الشركة اتفاقية إطارية لمرابحة سلع دولية (تورق) مع بنك بيت التمويل الكويتي بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل نشاط الشركة التجاري وكذا إعادة تمويل العمليات الاستثمارية مقابل الفائدة المحددة بالعقد على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك

٢-١٤ ٤- تسهيل البنك الأهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " البنك الأهلي المصري " المؤرخ في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري في نطاق البرنامج المقدم من بنك الاستثمار الأوربي مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً الى الحد الأول ١٦٠ مليون جنيه مصري لتمويل جانب من الاستثمار العامل وفتح اعتمادات مستندية والحد الثاني ٤٠ مليون جنيه مصري لتمويل راس المال العامل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-١٤ ٥- تسهيل بنك قطر الوطني الأهلي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك قطر الوطني الأهلي " حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد مقسماً الى الحد الأول ١٢٠ مليون جنيه مصري بحيث يبدأ في ٥ سبتمبر ٢٠٢٣ وينتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤. والحد الثاني بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري بحيث يبدأ في ١٣ مارس ٢٠٢٤ وينتهي في ٣١ مارس ٢٠٢٥ بغرض تمويل راس المال العامل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. خلال الفترة الحالية تم زيادة قيمة التسهيل ليصبح ٣٠٠ مليون جنيه مصري

٢-١٤ ٦- تسهيل بنك ابو ظبي التجاري

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك ابوظبي التجاري " المؤرخ في ٣ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل جزء من احتياجات إستيراد المواد الخام وقطع الغيار .

٢-١٤ ٧- تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك مصر " حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٤٠٠ مليون مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض إعادة تمويل الاعتمادات المستندية أو مستندات التحصيل . على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملاحق عقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك مصر " تم تخفيض حد التسهيل الإئتماني ليصبح بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات إعادة تمويل الاعتمادات المستندية أو مستندات التحصيل وإعادة تمويل العمليات الاستثمارية أو الشراء المباشر من السوق المحلي ، على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-١٤ ٨- تسهيل بنك الامارات دبي الوطني

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك الامارات دبي " المؤرخ ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض التمويل الجزئي لمتطلبات الاستيراد من المواد الأولية وقطع الغيار وكذلك تمويل المواد الخام والضرائب والرسوم الجمركية وخدمات الإفراج الجمركي والتأمينات الاجتماعية والمرتببات ومدفوعات المرافق. على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-١٤ ٩- تسهيل بنك إتش إس بي سي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك إتش إس بي سي " المؤرخ في ١٧ إبريل ٢٠٢٥ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل الرسوم الجمركية والخدمات والضرائب .

٢-١٤ ١٠- تسهيل شركة الدار للعبوات (شركة تابعة)

٢-١٤ ١١- تسهيل بنك قطر الوطني

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك قطر الوطني " المؤرخ في ٤ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٩٥ مليون جنيه مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً الى عقد بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري والعقد الثاني بمبلغ ١٥ مليون جنيه مصري على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملاحق العقد المبرم في مع " بنك قطر الوطني " المؤرخ في ١٤ إبريل ٢٠٢٥ حصلت الشركة على تسهيل

إئتماني بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصري بغرض تمويل سداد الضرائب مقابل الفائدة المحددة بالعقد على ان يجدد من كل عام تلقائيا ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-٣-١٤ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك ابوظبي الإسلامي " المؤرخ في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. على ان يجدد من كل عام تلقائيا ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك. وفقاً لملاحق العقد المبرم مع " بنك ابوظبي الإسلامي " المؤرخ في ٢٨ مايو ٢٠٢٥ تم زياده حد التسهيل الائتماني ليصبح بمبلغ ٢٠٠ مليون بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. على ان يجدد من كل عام تلقائيا ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٣-٣-١٤ تسهيل بنك إسكندرية

وفقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك إسكندرية " المؤرخ في ٢٧ إبريل ٢٠٢٥ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل استيراد المواد الخام وقطع الغيار و فتح اعتمادات مستندية محلية و/أو خارجية و تمويل عقود و/أو أوامر توريد.

رابعاً-شركة ويندسور (شركة تابعة)

١٤-٤-١ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك ابوظبي الإسلامي " المؤرخ في ١٣ مارس ٢٠٢٢ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مدة العقد تبدأ من تاريخ التوقيع وتنتهي في ٣١ يناير ٢٠٢٣ وتمتد تلقائيا لمدة/لمدد أخرى ما لم يقر أحد الطرفين بإبداء رغبته كتابة في عدم تمديد المضاربة.

١٥- القروض

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩	٨٣ ٩٦٤ ٢٦٧
٤٠ ٤٢٧ ١٦٥	٨٧ ٩٣٥ ٣٨٨
٩٠ ٩١٦ ٠٥٤	١٢٣ ٩٥٠ ١٧١
٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨	٢٩٥ ٨٤٩ ٨٢٦

(١) طبقاً للشركات التابعة

- أ-إجمالي قروض شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
- ب-إجمالي قروض الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
- ج-إجمالي قروض شركة البدار

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

(٢) طبقاً لأجل الاستحقاق

- أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي - مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة

١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥	٨٢ ٤٥٠ ٩٩٠
٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣	٢١٣ ٣٩٨ ٨٣٦
٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨	٢٩٥ ٨٤٩ ٨٢٦

- أقساط قروض غير متداولة

تتمثل في قروض ممنوحة للشركة وشركاتها التابعة وبيانها كما يلي:-

أ- شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

القروض

بيان

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٠ ٤٢٩ ٨٧٥	٤٠ ٨٥٩ ٧٤٩

١- قرض بنك قطر الوطني الأهلي:

بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB وذلك بمنح الشركة قرض بقيمة ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (تسعون مليون جنيهاً مصرياً لا غير) بغرض استخدامه في شراء ماكينات، معدات وقطع غيار بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لنشاط الشركة الصناعي. قامت الشركة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢١ بتعديل القرض مع بنك قطر الوطني الاهلي QNB بغرض زيادة قيمة القرض إلي ١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة مليون جنيهاً مصرياً لا غير) ويتم تجزئه القرض الي اربعة قروض.

مدة العقد خمس سنوات تبدأ إعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ٧ مايو ٢٠٢٦ وهو التاريخ الذي يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأى مصروفات أخرى مسدداً بالكامل. فترة السحب والسماح تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ٣١ مايو ٢٠٢٢.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً (اربع اقساط سنوية) متساوية القيمة من قيمة الرصيد المستخدم في نهاية فترة السحب، بحيث يستحق القسط الاول في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالي كل ثلاثة أشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والأخير في ٧ مايو ٢٠٢٦. قيمة الاقساط اعلاه لا تشمل قيمة العوائد والعمولات.

العوائد والعمولات: يسرى عائد مخفض والذي يقدر بعائد متناقص طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة هذا ويسري العائد يوم بيوم ويحتسب علي اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً. إصدار وثائق تأمين على كافة الأصول الممولة من خلال هذا القرض، بالإضافة إلي بعض تعهدات من الشركة أهمها عدم إجراء أية توزيعات إلا بعد سداد كافة الإلتزامات السنوية و عدم بيع أو رهن أو التنازل عن أى أصول متعلقة بهذا القرض بالإضافة الي الإلتزام ببعض النسب المالية.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تأمين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تأمين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض.

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل انتماني في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB بقيمة ٢ مليون يورو بغرض استخدامه في تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة. وقعت الشركة على ملحق عقد القرض بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٠ وذلك لإتاحة السحب من القرض بالجنيه المصري بمبلغ بما يعادل مبلغ ٣٤ مليون جنيه مصري (أربعة وثلاثون مليون جنيه مصري) ومن المتفق عليه الأيزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد في أي وقت من الأوقات عن اجمالي مبلغ اثنان مليون يورو أو ما يعادله بالعملة الاجنبية. مدة العقد خمس سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢٥ وهو التاريخ الذي يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأي مصروفات أخرى مسدداً بالكامل . فترة السحب والسماح المقرر لها سنة تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢١.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً ربع سنوياً متساوياً في القيمة ، بحيث يستحق القسط الاول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب في ١٦ مارس ٢٠٢١. ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالى كل ثلاثة اشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والآخر في ١٦ مارس ٢٠٢٥ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٧٨٨ ٩١٠ جنيه مصري (فقط تسعمائة وعشرة الف و سبعمائة وثمانية وثمانون جنيه).

قيمة الاقساط اعلاه لا تشمل قيمة العوائد والعمولات.
العوائد والعمولات : يحتسب على القرض سالف الذكر وعلى رصيده المدين بموجب هذا العقد عائد منخفض طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة ويرى يوما بيوما على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تامين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تامين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض
التعهدات المالية: الانتاج اذ الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢ : ١ وايضا الاقل معدل خدمة الدين عن ١,٥ : ١ وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة وتلتزم الشركة بعدم توزيع كويونات ارباح على المساهمين الا اذا كانت قد اوفت بجميع ديونها السنوية واوفت بجميع تعهداتها.

٣- قرض المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية

قامت الشركة بالحصول على قرض من شركة هيرميس بواقع فائدة وفقاً للعقد المبرم مع الشركة. يتم السداد على سبع سنوات و عدد الاقساط ١٤ قسطاً نصف سنوياً. تم الحصول على هذا القرض بالتضامن بين شركة البدار للعبوات ش.م.م. وشركة الشروق الحديثة للطباعة ش.م.م. متضامنين امام المؤجر بخصوص استيفاء كامل المبالغ المستحقة.

المعالجة المحاسبية: حيث ان الشركة دخلت في عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجاهزة للإستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علما بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الافتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الافتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

بتاريخ ٣١ سبتمبر ٢٠٢٥ قامت الشركة بسداد كامل قيمة القرض المستحق للمجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية.

غرامة تاخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تاخير بواقع ٢٪ سنوياً عن قيمة كل دفعة إيجارية غير مسددة أو جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلي.

٤- قرض بنك كريدي أجريكول

أبرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بغرض تمويل مستأجر تأجير تمويلي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول (مصر) بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وذلك بغرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تأجيراً تموالياً التي يتم إعادة تأجيرها إلى المستأجر بمبلغ ٢٢,٦٣٩,٦٢٨ جنيه مصري (اثنان وعشرون مليون وستمائة وتسعة وثلاثون ألف وستمائة وثمانية وعشرون جنيهاً مصرياً) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٤ سبتمبر ٢٠٢٩، يتم السداد على خمس سنوات و عدد الأقساط ٥٨ قسطاً شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث أن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجهازه للاستخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تموالياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الافتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الافتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التأمين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة أو إصدار أي توكيل للغير يتعلق بها.

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

٥- قرض بنك كريدي أجريكول

أبرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بغرض تمويل مستأجر تأجير تمويلي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول (مصر) وذلك بغرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تأجيراً تموالياً التي يتم إعادة تأجيرها إلى المستأجر بمبلغ ١٤,٥٨٩,٢٤٦ جنيه مصري (أربعة عشر مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف ومائتان وستة وأربعون جنيهاً مصرياً) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣ وتنتهي في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٨، يتم السداد على خمس سنوات و عدد الأقساط ٥٨ قسطاً شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث أن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجهازه للاستخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تموالياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الافتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الافتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التأمين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة أو إصدار أي توكيل للغير يتعلق بها.

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٤ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل انتماني في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك تنمية الصادرات بقيمة ٣٧,٥ مليون جنيه مصري بغرض استخدامه في تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة بنسبة ٨٠٪ من قيمة الآلات والمعدات محل التمويل.

ومن المتفق عليه الايزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد في أى وقت من الاوقات عن اجمالى مبلغ اثنان مليون يورو او ما يعادله بالعملات الاجنبية. مدة العقد أربع أعوام ونصف تبدأ إعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهى فى ١٦ مارس ٢٠٢٩ وهو التاريخ الذى يجب أن يكون فيه هذا القرض ومايتبعه من عوائد وعمولات وأى مصروفات اخرى مسدداً بالكامل .

فترة السحب والسماح المقرر لها ستة أشهر تبدأ من تاريخ تفعيل العقد وتنتهى فى ١٦ مارس ٢٠٢٥ ويلتزم الطرف الثاني خلالها بسداد العائد المتفق عليه بهذا العقد شهرياً.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً ربع سنوياً متساوياً فى القيمة ، بحيث يستحق القسط الاول بعد تاريخ انتهاء فترة السحب في ١٦ مارس ٢٠٢٥. ويستحق القسط الثانى بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالى كل ثلاثة أشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والأخير فى ١٦ مارس ٢٠٢٩ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٣٤٣ ٧٥٠ جنيه مصرى (فقط مليونين وثلاث مئة وثلاثة وأربعون ألفاً وسبع مائة وخمسون جنيهاً). قيمة الاقساط اعلاه لا تشمل قيمة العوائد والعمولات. العوائد والعمولات : يتم تطبيق سعر عائد مدين بواقع ٢٪ فوق سعر الكوريدور اقراض المطبق لدى البنك المركزي مع اعفاء الشركة (الطرف الثاني) من عموله اعلى رصيد مدين.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تامين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تامين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهرين من توريد وتركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطى قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض وتجدد سنوياً.

التعهدات المالية: الانتجواز الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢ : ١ بعد استبعاد النقدية مع اخذ رصيد جاري المساهمين في الاعتبار وايضا الا يقل معدل خدمة الدين عن ١,١ : ١ وايضا ألا يقل معدل التداول عن ١ مرة وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة .

غرامة تاخير سداد الدفعة: يتم تحصيل عائد تاخير بواقع ١٪ سنوياً فوق سعر العائد المطبق على المبالغ مستحقة السداد من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد الفعلي.

الإجمالي

٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩	٨٣ ٩٦٤ ٢٦٧
(٦٣ ٢٦٧ ٠٥١)	(٣٤ ٦٤٠ ٦٤٢)
١٥٨ ٦٢٧ ١٩٨	٤٩ ٣٢٣ ٦٢٥

يخصم: أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالى – مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة

أقساط قروض غير متداولة

ب- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

البانك	القيمة	فترة السداد	الإقساط	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
بانك ابو ظبي الاسلامى	قرض بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى	فترة سماح لمدة عام ويتم السداد علي اربعة اقساط ربع سنوية.	ربع سنوية	٢١ ٤٥٣ ٤٤٣	٤٠ ٤٢٧ ١٦٥
بانك ابو ظبي الاسلامى	قرض بمبلغ ٦,١ مليون يورو	فترة سماح لمدة عامين ويتم السداد علي اربعة اقساط ربع سنوية.	ربع سنوية	١٦ ٤٨١ ٩٤٥	--
إجمالي القروض الممنوحة للشركة				٨٧ ٩٣٥ ٣٨٨	٤٠ ٤٢٧ ١٦٥

يقسم الي	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
إستحقاقات متداولة	جنيه مصرى	جنيه مصرى
إستحقاقات غير متداولة	١٥٠,٧١ ٢٦٦	٢٠,٥٦٩ ٢٦٦
الإجمالي	٧٢ ٨٦٤ ١٢٢	١٩ ٨٥٧ ٨٩٩
	٨٧ ٩٣٥ ٣٨٨	٤٠ ٤٢٧ ١٦٥

١- قرض بنك ابو ظبي الاسلامي

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٢ قامت الشركة بتوقيع عقد قرض (اتفاقية بطارية للتمويل باجارة العين / الايمان) مع مصرف ابو ظبي الاسلامي بإجمالي مبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى.

نوع العقد	الاقساط	قيمه العقود	جنيه مصرى	٥٦ ٠٠٠٠٠٠٠٠
تمويل باجارة العين بمبلغ ٥٦ مليون جنيه	ربع سنوية	جنيه مصرى	٥٦ ٠٠٠٠٠٠٠٠	

اهم الضمانات

- وثيقة تأمين لصالح البنك كمستفيد أول من مبالغ الاقتراض.
- تركيز بالرهن التجارى على تمويل اجارة العين بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى

٢- قرض بنك أبو ظبي الإسلامي

خلال الفترة الحالية قامت الشركة بتوقيع عقد قرض (اتفاقية إطرارية للتمويل بإجارة العين / الأعيان) مع مصرف أبو ظبي الإسلامي بإجمالي مبلغ ٦,١ مليون يورو.

نوع العقد	فترة السداد	الاقساط	قيمه العقود يورو
تمويل بإجارة العين بمبلغ ٦,١ مليون يورو	فترة سماح لمدة عامين ويتم السداد علي اربعة أقساط ربع سنوية .	ربع سنوية	٦١٠٠٠٠٠٠

أهم الضمانات

- وثيقة تأمين لصالح البنك كمستفيد أول من مبالغ الاقتراض.
- توكل بالرهن للقيم المنقولة على تمويل إجارة العين بمبلغ ٦,١ مليون يورو
- شركة الجدار للعموات

بيان

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري

٧٨٣.٥٢٣٦

١١٦٥٥.٠٩٧

٦٠ مليون جنيه

- بموجب العقد المبرم مع مصرف أبو ظبي الإسلامي وافق البنك على أن يمنح الشركة قرض متوسط الأجل بمبلغ ٦٠ مليون جنيه

مصري وذلك بغرض استخدامه في تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط المضرب.

مدة هذا العقد ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد وعلى أن يتم سداد القرض على ٣٦ قسط شهريا .

٢- مصرف أبو ظبي الإسلامي

- بموجب العقد المبرم مع مصرف أبو ظبي الإسلامي وافق البنك على أن يمنح الشركة عقد إجارة موصوفة في الزمة بمبلغ ٦٦٢٥٠.٠٠٠ جنيه مصري وذلك بغرض استخدامه في الحصول على منفعة الآلات ومعدات خاصة بنشاط المستاجر.

مدة هذا العقد خمس سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد وعلى أن يتم سداد القرض على ١٦ قسط ربع سنوي .

الإجمالي	٦٨٧٨٢٥٩٧	٧٨٣.٥٢٣٦
اقساط متداولة	١٥٢٢٥٥٦٦	١٩٩٨٠١٦٦
اقساط غير متداولة	٥٣٥٥٧.٢١	٨٣٢٥.٧٠
الإجمالي	٦٨٧٨٢٥٩٧	٧٨٣.٥٢٣٦

١- قرض هيرمس

قامت الشركة بالحصول على ثلاث قروض من شركة هيرمس بواقع فائدة متغيرة وفقا لسعر الاقراض المعلن الكودور يتم السداد على سبع سنوات و حدد القسط نصف سنوي. تم الحصول على هذه القروض بالتضامن بين شركة البدار للعوات و شركة الشروق الحديثة للطباعة متضامنين امام المخرج بخصوص استيفاء كامل المبلغ المستحقة.

المعالجة المحاسبية

حيث ان الشركة دخلت في عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجاهرة للإستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرمس للحوول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشترى المخرج بموجب عقد تأجير تمويلي علما بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضا بضمن الأصول المباعه.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في " ترتيبا تمويليا بضمن الأصول المباعه " وليس بيعا فطليا اذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستعيد الأصول الثابتة المباعة من دفاتر ها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوانينها المالية دون أى تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الاصل الإقتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالت تلك الاصل الإقتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظرا لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجانيا إلى الشركات البائنة المستأجرة تلقائيا ودون إخطار مسبق منها للمشترى المخرج شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

غرامة تأخير سداد الدفعة

يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ٢٪ سنويا عن قيمة كل دفعة ايجارية غير مسددة او جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلي.

قيمة القرض

عقد رقم (٩٨٧)	الاجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري
١٧٥١٣٥١٦	١٧٥١٣٥١٦
٣٧٦٥٤.٠٥٩	٣٧٦٥٤.٠٥٩
٥٥١٦٧٥٧٥	٥٥١٦٧٥٧٥

خلال السنة السابقة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قامت الشركة الوطنية للطباعة بسداد مجمل قيمة القرض رقم (٩٨٨) والقرض رقم (٩٨٥).

إجمالي القروض:

إجمالي	إقساط قروض غير متداولة	إقساط قروض متداولة	الاجمالي
مصرف أبو ظبي الإسلامي	١٥٢٢٥٥٦٦	٥٣٥٥٧.٠٣١	٦٨٧٨٢٥٩٧
قرض هيرمس	١٧٥١٣٥١٦	٣٧٦٥٤.٠٥٩	٥٥١٦٧٥٧٥
الاجمالي	٣٢٧٣٩.٠٨٢	٩١٢١١.٠٩٠	١٢٣٩٥٠.١٧٢

١٦-موردون وأوراق دفع

بيان

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
٦٣٩ ٣١٧ ٨٦٨	٨٧٤ ٢٧٢ ٩٥٥
٦٢ ٥٨٠ ٠٤٧	١١ ١٢٧ ٩٥٦
٣٦٥ ٠٤٨ ٢٨٣	١٦٤ ٩٨٤ ٣٩٥
١ ٠٦٦ ٩٤٦ ١٩٨	١ ٠٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦

موردين محليين

موردين خارجيين

أوراق دفع

١٧-أوراق دفع طويلة الأجل

بيان

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
١٢٠ ٢١٨ ١٧٥	--
(٣٥ ١٧٢ ٠٦٠)	--
٨٥ ٠٤٦ ١١٥	--

أوراق دفع - أقساط شراء الأرض

(الفوائد المدينة غير المستحقة)*

*يتمثل الرصيد في قيمة أوراق الدفع طويلة الأجل التي قامت الشركة بإصدارها لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز تنمية مدينة السادات بغرض شراء قطعة الأرض رقم (م/١) بمنطقة جنوب الصناعية الخامسة تبدأ من ١٩ يوليو ٢٠٢٧ و تنتهي في ١٩ أبريل ٢٠٣١.

هذا و تضمن رصيد أوراق الدفع قيمة الفوائد المستحقة بمبلغ ١ ٨٨٦ ١١٥ جنيه مصري حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

١٨-دائنون وأرصدة دائنة أخرى

بيان

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
٤٩ ٢٣٧ ٤٧٠	١٠٧ ٢٢٢ ١٨٦
٢٤ ٨٤٣ ٣٣٨	١٨ ١٤١ ٦٥٥
٢٢٣ ٨٣٨	٢٢٣ ٨٣٨
٢ ٥٠١ ٩٤٢	١ ٩٠٥ ٣٤٥
٧ ٠٥٦ ٣٧٥	١٤ ٩٦٥ ٠٢٩
٥ ٢١٢ ٤٩٩	١٧ ٨٤٧ ٩٩٠
٢٠٣ ٦٩٤ ٩٩٤	١٩٧ ٧٨٨ ٢٠٢
١٠ ٩٤٢ ٢٧٥	١١ ٦٧٠ ٩٢٨
١١ ١٨١ ٥٠٥	٢٣ ٩٨٨ ٠١٠
١١ ٠٩٣ ٧٧٥	١٤ ٥٤٦ ٣٥١
١ ٣٦٨ ٩٧٤	٤٤٨ ٦١٠
١ ٦٥٧ ٧٢٤	١ ٦٥٧ ٧٢٤
--	٩٠٨ ٩٠٢
١١ ٩٣١ ٦٣٥	١٥ ٦٧٢ ٣٩٦
٣٤٠ ٩٤٦ ٣٤٤	٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦

دفعات مقدمة من عملاء

مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة

مصلحة الضرائب - ضريبة عقارية

هيئة التأمينات الإجتماعية

مصلحة الضرائب - ضرائب كسب عمل

قوائد مستحقة

مصرفات مستحقة*

دائنو شراء أصول

مصلحة الضرائب - خصم وإضافة

المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل

تأمينات من الغير

ايرادات مؤجله

تأمين على مباني المصنع

أرصدة دائنة أخرى

* تتضمن الرصيد خلال الفترة مبلغ ٦٧ ٧٩٠ ٤١٩ جنيه مصري تتمثل في مصروف تعويض علي أساس السهم "النظام التحفيزي للعضو المنتدب" مقابل مبلغ ٧٣ ١٠٥ ٣٩٧ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ايضاح رقم ٣٣).

١٩-دائنو توزيعات

وفقا لقرارات الجمعية العامة العادية للشركات التابعة خلال عام ٢٠٢٤ بلغ نصيب دائنو التوزيعات للحصص الغير مسيطرة والعاملين ومجلس الإدارة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٠٧ ٧٢٣ ٩١ جنيه.

٢٠-رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به لشركة الوطنية للطباعة (الشركة الام) في تاريخ التأسيس بمبلغ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ذلك التاريخ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعا على ٢٥ ٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري.

وبتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١١ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٢٥٠ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري ليصبح ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وقد تم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجاري بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٢.

وبذلك يصبح رأس المال المصدر والمكتتب فيه بالكامل بمبلغ ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري موزعا على ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري جميعها أسهم نقدية.

- بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ وافق مجلس الإدارة على شراء عدد يصل الى ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم عادى من اسهمها بسعر ٥٤,٩٩٥ جنيه مصري للسهم الواحد و ذلك بما يعادل ١٠ ٪ من إجمالي اسهم الشركة و الاحتفاظ بهم كأسهم خزينة وبتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢ تم نقل ملكية الأسهم على ان يتم التصرف اللاحق على هذه الاسهم خلال سنة من تاريخ الشراء وقد تم نقل ملكية هذه الأسهم الى الشركة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢.

- وفقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٧ اغسطس ٢٠٢٣ لشركة الوطنية للطباعة تم الموافقة علي قرار مجلس الاداره المنعقد في ٢٠ اغسطس ٢٠٢٣ بشأن تخفيض رأسمال الشركة المصدر و المدفوع بالكامل من ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري الي ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري بتخفيض قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنيه مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٨ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة.

وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ تم القيد بالسجل التجاري لشركة الوطنية حيث تم الموافقة علي تخفيض رأس المال بمبلغ قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنيه مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٨ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد وتمثل ١٠٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة وبذلك يكون عدد أسهم الشركة ٢١ ١٧١ ٠٣٨ سهم و يكون قيمة رأس المال المصدر و المدفوع ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري.

- بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنيه مصري للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري موزعا علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١ جنيه مصري. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٢١-إحتياطي تجميع الأعمال (إحتياطي معاملات السيطرة المشتركة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٤٦.١٣	٦٤٦.١٣	الرصيد في الاول من يناير
--	--	الحركة خلال الفترة/ العام *
٦٤٦.١٣	٦٤٦.١٣	الرصيد في نهاية الفترة/ العام

* قامت شركة الشروق خلال عام ٢٠١٩ بالاستحواذ على حصة إضافية قدرها ١٤٪ من رأس مال شركة ويندسور لتجارة وتصنيع الورق "ويندسور" وفقا لحالة الحق بين الشركة و مساهمي شركة ويندسور الآخرين و هو ما ترتب عليه زيادة حصة الشركة في رأس مال ويندسور (شركة تابعة للمجموعة) دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغت الخسارة الناتجة عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية ٧١٢ ٤١٢ ٤ جنيه مصري تم إدراجها ضمن إحتياطي معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

* قامت شركة الوطنية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢ بالاستحواذ على حصة اضافية قدرها ٠,٧٪ من رأس مال شركة الشروق .

٢٢- ضريبة الدخل

ضريبة الدخل المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٢٧٨٥١ ٣٥٦)	(١ ٧٢٢ ٩٦١)	ضريبة الدخل المؤجلة
(١٥٨ ٩٠٢ ٦١٥)	(١٠٠ ٠٢٠ ٨٤٢)	ضريبة الدخل الجارية
(١٨٦ ٧٥٣ ٩٧١)	(١٠١ ٧٤٣ ٨٠٣)	

ضريبة الدخل المحملة على قائمة المركز المالى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٩١ ٠٤٣ ٩١٨	٥٤ ٦١٤ ٣٩٠	ضريبة الدخل الجارية خلال الفترة / العام
٩١ ٠٤٣ ٩١٨	٥٤ ٦١٤ ٣٩٠	

أصول ضريبة مؤجلة

الرصيد فى	الرصيد فى	بيان
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢ ٦١٥ ١٢٢	--	أصول ضريبة مؤجلة ناتجة عن خسائر ضريبية مرحلة (شركة البدار للعبوات)
٢ ٦١٥ ١٢٢	--	إجمالي أصول الضريبة المؤجلة

التزامات ضريبة مؤجلة

الرصيد فى	الرصيد فى	بيان
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٠١ ٠٢٥ ٤٢٠	٢٠٠ ١٣٣ ٢٥٨	التزامات ضريبة مؤجلة ناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة والأساس الضريبي لتلك الأصول
٢٨ ٧٦٧ ٥٤٣	٢٨ ٧٦٧ ٥٤٣	فروق مؤقتة ناتجة عن استخدام نموذج إعادة التقييم للأصول الثابتة
٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣	٢٢٨ ٩٠٠ ٨٠١	إجمالي الالتزامات الضريبية المؤجلة

٢٣- حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٧ ٧٤٦ ٣٣٧	٤٤ ٧٣١ ٩٥٦	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
٤٣٨ ٨٠٥ ٨٦٣	٥٠٣ ٥٧٣ ٣٢١	شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
٩٠٣ ٧٢١	٧٢٨ ٢٩١	شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق
٧٦ ٨٧٦	٦٤ ٩٧٠	شركة البدار للعبوات
٤٨٧ ٥٣٢ ٧٩٧	٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨	

٢٤- إيرادات المبيعات

تحليل إيرادات الشركة كما يلي:

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ٥٣٨ ٣٧٦ ٥٤٠	١ ٨٧٣ ٨٨٨ ٣٨٥	مبيعات مطبوعات
٢ ٥٩٥ ٦٦٦ ٥٥١	٢ ٤٠٧ ٩٨٣ ٢٩٦	مبيعات ورق و كارتون
٧٠ ٤٥٦ ٧٠٨	٨٥ ١٠٥ ٢٤٨	مبيعات (ويندسور)
٩١٦ ٤٦١ ٨٧٦	١ ٢٢٧ ٣٥٠ ٥٦٦	مبيعات العبوات
٥ ١٢٠ ٩٦١ ٦٧٥	٥ ٥٩٤ ٣٢٧ ٤٩٥	الإجمالي

٢٥- إيرادات تشغيل أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٩٦ ١٨٤ ٣٨٠	٣٦ ٦٢٨ ٧٥٠	دعم الصادرات
٩٦ ١٨٤ ٣٨٠	٣٦ ٦٢٨ ٧٥٠	الإجمالي

٢٦- المقابل الذي يتقاضاه موظفو الإدارة العليا

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٣ ٣٥٠ ٠٠٠	١٣ ٦٢٠ ٠٠٠	مرتبات و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١٣ ٣٥٠ ٠٠٠	١٣ ٦٢٠ ٠٠٠	الإجمالي

٢٧- فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة

الإجمالي	حصة الشركة الأم	حصة الحقوق
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٥٨ ٩٠٧ ٨٨٩	٢٥٣ ٠٠٤ ٧٨٩	٥ ٩٠٣ ١٠٠
٢٥٦ ١٣١ ٨٢٤	٢٥٠ ٢٩٢ ٠١٨	٥ ٨٣٩ ٨٠٦
٥١٥ ٠٣٩ ٧١٣	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	١١ ٧٤٢ ٩٠٦

* وفقا لقرار مجلس ادارته شركه الشروق الحديثه للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت ادارته الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وقد قامت إدارة الشركة بتعيين خبير لتقييم اراضي الشركه وبلغت القيمة العادلة لتلك الأراضي مبلغ ٣١٠ ٨٨٥ ٧٦٠ جنيه وفقا لتقرير الخبير (وتتمثل في تقييم أرض مصنع (١) الكائن بالقطاع أرقام (١٥ / ١٧ / ١٨) - البلوك ١٣٠٠٣ - المنطقة الصناعية أ. و أرض مصنع (٢) بالقطعة رقم (٣/ج) - البلوك ١٣٠٤٤ - المنطقة الصناعية أ. وقد نتج عن استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الأراضي فائض تقييم اراضي بمبلغ ٢٥٨ ٩٠٧ ٨٨٩ جنيه مصري (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة للاراضي وفقا لتقييم الخبير و البالغة ٣١٠ ٨٨٥ ٧٦١ جنيه مصري عن القيمة الدفترية للأراضي والبالغة ٢٣ ٢١٠ ٣٢٨ جنيه مصري على ان يتم خصم الضريبة المؤجلة البالغة ٥٤٣ ٧٦٧ ٢٨ جنيه مصري)

**** تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضي و المباني التي قامت شركة البدار للعبوات بإتخاذ قرار باستغلالها بهدف الإستثمار العقاري قد قامت الشركة بإستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم تلك الإستثمارات العقارية وقامت إدارة الشركة بتعيين خبير لتقييم الإستثمارات العقارية وبلغت القيمة العادلة لتلك الإستثمارات العقارية مبلغ ٩٨٨ ٣٩٦ ٢٩١ مليون جنيه (وتتمثل في تقييم أرض المصنع ومباني المصنع بشكل منفصل الكائنة في المنطقة الصناعية "قباء" جسر السويس - محافظة القاهرة.**
وقد نتج عن إستخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الإستثمارات العقارية فائض تقييم إستثمارات العقارية بمبلغ ٨٢٣ ١٣١ ٢٥٦ جنيه مصري (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة البالغة ٩٨٨ ٣٩٦ ٢٩١ عن القيمة الدفترية للأصل البالغة ٥٦٣ ١٥٥ ١٤ و بعد خصم الضريبة المؤجلة البالغة ٦٠٢ ١٠٩ ٢١ جنيه مصري). (إيضاح رقم ٣٦)

٢٨- أصول غير متداولة متاحة للبيع

بلغت القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع ٢٥١ ١٤٢ ١ جنيه مصري خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ المتمثلة في تكلفة الآلات و المعدات الخاصة بالمصنع القديم وبلغت تكلفة الأصول ومجمع الإهلاك لهذه الأصول ٥٠٠ ٥٤٠ ١٠ مصري و٨ ٧٢٨ ٢٨٩ جنيه مصري على الترتيب. وفقاً لقرار مجلس الإدارة لشركة البدار للعبوات في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣ تم الموافقة على استغلال هذه الأراضي والمباني وقد تم تحويل جزء من الأصول يتمثل في أراضي ومباني إلى الإستثمار العقاري. (إيضاح رقم ٢٧).

٢٩- بيان بنشاط الشركة القائمة والشركات التابعة

اسم الشركة	المملكة	ونسور	الشرق	الوطنية المستقلة	البحر	الإجمالي	تسويات	المجمعة
البلد	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الإيرادات	٢٧٩٨٩,٢٧٧٠	١٥٨٨٨٣,٠١٠	٢٠٠٠,٦٢٦٨٨٨	٤٨,٠٠٨,٢٨٨	١٣٧١,١٧١,١٢١	٦٣٧٧,٥٩٢,٥٧٧	(٧٨٣,٢٦٥,٠٨٢)	٥٥٤,٣٢٧,٤٩٥
تكلفة الإيرادات	(٣,١٩٠,٤٧٧,٩١٢)	(١٠٤,٤٦٧,٨٧٠)	(١,٤٥٥,٤٦٣,٩٤١)	٠	(١٣٠,٨٣٧,٥٣٩)	(٤٨٨١,٢٤٧,٢٧٣)	٧٥٥,٩٩٠,٦٧١	(٤,١٢٥,٧٥٦,٦٠٢)
مجموع الربح	٦٠٨,٤٢٤,٨٤٨	٥٤,٤١٥,١٤٠	٥٤٥,١٦٢,٩٤٦	٤٨,٠٠٨,٢٨٨	٢٤٠,٣٣٤,٥٨٢	١,٤٩٦,٣٤٥,٣٠٤	(٢٧,٢٧٤,٤١١)	١,٤٦٩,١٧٠,٨٩٣
مصرفات الدارية وبيع وتوزيع	(١٨٤,٧٧٥,٦٠٥)	(٧,٨٢٢,٦٧٠)	(١٧٧,٣٥٥,١٨٣)	(٤٤,٧٣٣,٨٣٦)	(٨١,٠٩٢,٣١٩)	(٤٩٥,٧٧٩,٦١٣)	(٣,٢٦٤,٢٩٥)	(٤٩٩,٠٤٣,٩٠٨)
إيرادات أخرى / مصرفات أخرى	(٢٠٨,٤٤٥,٥١٥)	(٢,٤٦٥,٦٩٨)	(١٣٥,٥٨٨,١٦٢)	٦,٩٤١,٢٧١	(٦٩,٢٦٠,٦٥٧)	(٤٠٨,٨١٨,٧٦١)	(١٢٧,٣٧١,٤١٧)	(٥٣١,١٩٠,١٧٨)
مصاريف الدخل	(٥٤,٣٩٥,٧٧١)	(١٠,٣٢١,٦٤٥)	(١٦,٠٨٠,٢٥٥)	--	(٢٠,٩٤٦,٦٣٧)	(١٠١,٧٤٣,٨٠٣)	--	(١٠١,٧٤٣,٨٠٣)
أرباح الفترة	١٦٠,٨٠٨,٤٥٧	٣٣,٨٠٥,١٢٧	٢١٦,١٣٩,٣٤٦	١٠,٢١٥,٧٢٣	٦٩,٠٣٤,٤٧٤	٤٩٠,٠٠٣,١٢٧	(١٥٧,٩١٠,١٢٣)	٣٣٢,٠٩٣,٠٠٤

٣٧

شركة الوطنية للتأمين
شركة مساهمة مصرية
الإحصاءات المقدمة للوائح المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

٣١- نصيب السهم من صافي أرباح الفترة

بيان	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل	٢٤٧ ٨٧٨ ٢٧٣	٣٢٦ ٠٩٨ ٨٨٢
يقسم على:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة *	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠
نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصري / سهم)	١,١٧	١,٥٤

وتطبيقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ والذي يتضمن معالجة محاسبية للتعامل مع الآثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية فإن نصيب السهم من صافي إجمالي الدخل الشامل يصبح كما يلي:

بيان	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
إجمالي الدخل الشامل عن العام	٢٤٧ ٨٧٨ ٢٧٣	٣١٠ ٨٩٢ ٣١٦
يقسم على:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة *	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠
نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (جنيه مصري / سهم)	١,١٧	١,٤٧

* بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنيه مصري للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري موزعاً علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١ جنيه مصري. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٣٢- استثمارات مالية متاحة للبيع

تم الاتفاق على بيع أسهم شركة دار الشروق ليميتد بى فى اى - شركة خاضعة لأحكام قانون جزر بريطانيا العذراء - برقم تسجيل ١٠٥١٣٦٢ والتي تبلغ عددها ١٥ ٩٧٧ ٥٠٠ بنسبة ٧,٣٤ % والمملوكة للشركة لصالح الاسناذ / شريف المعلم (العضو المنتدب) على ان يكون البيع مشروطاً بموافقة الجمعية العامة العادية لشركة الشروق الحديثة للطباعة. هذا وقد وافقت الجمعية العامة لشركة الشروق الحديثة للطباعة المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤ على بيع أسهم شركة دار الشروق ليميتد بى فى اى الى السيد العضو المنتدب بمبلغ ٢ مليون جنيه. خلال مايو ٢٠٢٥ تم الانتهاء من عملية نقل ملكية الأسهم الى عضو المنتدب. هذا وقد نتج عن عملية البيع أرباح رأسمالية بقيمة ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري.

٣٣- التعويض على أساس السهم

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بالموافقة على قرار مجلس ادارة الشركة المنعقد بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن تطبيق نظاماً تحفيزياً نقدياً للعضو المنتدب يسمى "النظام التحفيزى طويل الأمد" لمدة ثلاث سنوات. يحق بموجب السيد العضو المنتدب الحصول على حافز نقدي يمثل القيمة السوقية لعدد ١٥٦ ٨٥٠ سهم من أسهم الشركة خلال ثلاث سنوات وفقاً لضوابط التالية:

- حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٥.
 - حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٦.
 - حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٧.
- علماً بأن القيمة الاسمية للسهم بعد تجزئته تبلغ ١ جنيه مصري. ويكون تطبيق هذا النظام مشروطاً بقيد الشركة وتداولها في البورصة المصرية.

على ان يتم اعادة توزيع قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي طويل الاجل كما يلي:

- حافز نقدي يمثل ٥٠ ٠٠٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٥.
- حافز نقدي يمثل ١ ٦٦٨ ٩٥٠ سهم تستحق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦.
- حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٧.

بناءً على ما سبق فقد قامت ادارة شركة الوطنية للطباعة بعمل دراسة للقيمة الحالية الواجب الاعتراف بها في دفاتر شركة الشروق الحديثة للطباعة (الشركة التابعة) نظير تطبيق هذا النظام وقامت بإثبات مبلغ ٣٩٧ ١٠٥ ٧٣ جنيه مصري خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بناءً على القيمة العادلة التي تم تحديدها في ذلك الوقت .

خلال الفترة الحالية تم اعادة تقدير قيمة المتوسط المرجح للقيمة العادلة للسهم وبيانها كما يلي:

المبالغ الواجب الاعتراف بها خلال مدة النظام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٧
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
فبراير ٢٠٢٥	٨٦٥ ٦٩٥	٥٠١ ٤٤١	--	--
يونيو ٢٠٢٥	٢٨ ٨٩٣ ٣٠٦	١٦ ٧٣٦ ٠١٣	--	--
فبراير ٢٠٢٦	٢١ ٩٠٧ ٥٤٠	٢١ ٨٤٧ ٦٨٤	٣ ٥٣١ ٥٤٣	--
فبراير ٢٠٢٧	١٥ ٠٥٦ ٤٢٧	١٥ ٠١٥ ٢٨٩	١٥ ٠١٥ ٢٨٩	٢ ٤٢٧ ١٢٩
	٦٦ ٧٢٢ ٩٦٨	٥٤ ١٠٠ ٤٢٧	١٨ ٥٤٦ ٨٣٢	٢ ٤٢٧ ١٢٩

وبشكل عام تسوي المنح بحقوق ملكية. ولكن في ظروف محدودة قد تسوي المنح نقداً. وأثبتت الشركة مصروفات التعويض علي أساس السهم التالية في قائمة الدخل كمصروفات منافع موظفين للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

بيان

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

جنيه مصري

تسوي نقداً

٢٦ ٦١٤ ٤٥٠

مصروف تعويض علي أساس السهم

طبقاً لإجتماع مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥ فقد قرر المجلس الموافقة على ان تتحمل الشركات التابعة للشركة قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي للعضو المنتدب. هذا وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ١٦ يونيو ٢٠٢٥ على أن تحمل الشركات التابعة قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي للعضو المنتدب للشركة.

ويتم حساب قيمة السهم لهذا النظام طبقاً لما يلي :

- الحافز النقدي المستحق خلال عام ٢٠٢٥ طبقاً لدراسة القيمة العادلة لشركة الوطنية للطباعة الصادرة من المستشار المالي المستقل بغرض الطرح في بورصة الاوراق المالية المصرية مطروحا منها القيمة الاسمية للسهم.
- الحافز النقدي المستحق خلال الاعوام ٢٠٢٦ ، ٢٠٢٧ طبقاً لمتوسط قيمة تداول السهم في البورصة المصرية خلال العشرة ايام عمل الاخيرة من شهر يناير من كل عام مخصوماً منها القيمة الاسمية للسهم.

٣٤- الموقف الضريبي

١/٣٣ شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

تخضع أرباح الشركة للضريبة على الدخل طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالضريبة على الدخل ولانحته التنفيذية وتعديلاته.

أولاً: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية:

السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم المحاسبة والاتفاق عن السنوات المذكورة وسداد كافة الضرائب المستحقة طبقاً لفروق الفحص.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٤

تم تقديم الاقرار عن السنوات ٢٠٢١ - ٢٠٢٤ في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار وجاري الفحص حتي ٢٠٢٣.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

تم المحاسبة و الربط و السداد حتى نهاية ٢٠٢٢.

السنوات من ٢٠٢٣ وحتى تاريخه.

وتم تقديم الاقرارات الربع سنوية والتسويات السنوية في المواعيد المحددة طبقاً لقانون ٢٠٦ حتي تاريخه ولم يتم الفحص.

ثالثاً ضريبة القيمة المضافة:

تم المحاسبة والربط والسداد حتى نهاية ٢٠٢٠.

السنوات من ٢٠٢١ - ٢٠٢٢

تم الفحص والربط الضريبي وجاري السداد وتم تقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية.

السنوات من ٢٠٢٣ وحتى تاريخه

تم تقديم الاقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وجارى فحص تلك السنوات.

رابعاً: ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة

تم الفحص حتي نهاية ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية و تم تقديم نماذج ٤١ ضريبة عن عام ٢٠٢١ حتي عام ٢٠٢٤ طبقا للمواعيد القانونية.

خامساً: ضريبة الدمغة

تم الفحص حتي نهاية ٢٠٢٢ وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ لم يتم الفحص.

سادساً: الضريبة العقارية

- لم يتم الفحص من بداية النشاط حتي تاريخه.

- تم سداد الضريبة العقارية حتي عام ٢٠٢١.

- من عام ٢٠٢٢ حتي عام ٢٠٢٤ تم اعفاء المنشآت الصناعية من تحمل الضريبة العقارية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢.

٢/ ٣٣ شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون

أولاً: الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية:

تخضع أرباح الشركة للضريبة على دخل الاشخاص الاعتبارية طبقا لاحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية وتعديلاته.

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢١

تم الفحص من بداية النشاط حتي عام ٢٠٢١ وتم سداد الفروق الضريبية بالمركز الضريبي لكبار الممولين ثان

السنوات من ٢٠٢٢ حتى تاريخه

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية ولم يتم فحص دفاتر الشركة حتى تاريخه.

ثانياً: ضريبة الدمغة:

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة عن هذه الفترة وتم سداد فروق الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات.

ثالثاً: ضريبة كسب العمل:

السنوات من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة و سداد كافة الفروق الضريبية حتى عام ٢٠٢١.

السنوات ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤

تم تقديم الأقرارات الربع سنوية و كذلك التسويات الضريبية السنوية على المنظومة الإلكترونية في المواعيد القانونية طبقا لقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يتم الفحص.

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقاً):

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢

تم الفحص وسداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠٢٣ حتى تاريخه

تم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية ولم يتم الفحص حتي تاريخه.

خامساً: ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة:

تم تقديم النماذج ٤١ ض حتى اخر فترة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وتم فحص السنوات حتى ٢٠٢٠ وسداد كافة الفروق الضريبية الناتجة عن الفحص.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

٣٣ / شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق

أولاً: ضريبة القيمة المضافة

تم الفحص وسداد الفروق الضريبية من بداية النشاط حتى ٢٠١٨ و تم التسوية والسداد. وجارى تجهيز مستندات الفحص عن السنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ وتم مراجعة الاقرارات الشهرية فى مواعيدها القانونية ولم يتم الفحص.

ثانياً: ضريبة الدخل

تم الفحص من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ وسداد الفروق الضريبية. السنوات ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ تم تقديم الاقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

رابعاً: ضريبة كسب العمل

تم الفحص من بداية النشاط وسداد كافة الفروق الضريبية حتى نهاية عام ٢٠٢١. تم تقديم الاقرارات الربع سنوية والتسوية السنوية والشهرية على المنظومة حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الدمغة

تم الفحص الضريبي لدفاتر الشركة من قبل مأمورية الضرائب المختصة حتى عام ٢٠٢١ وتمت التسوية وسداد الفروق.

٣٣ / شركة البدار للعبوات

أولاً: ضريبة أرباح شركات الأموال

تخضع أرباح الشركة للضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية و تعديلاته.

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٩

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط النهائي وتسوية الفروق المستحقة و السداد.

السنوات المالية من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤

قدمت الشركة الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات فى المواعيد القانونية طبقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص حتى تاريخه طبقاً لخطة المصلحة.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٢٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات المالية من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٤

تم تقدير الاقرارات الربع سنوية حتى تاريخه وكذلك التسوية الشهرية طبقاً للقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: ضريبة الدمغة:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن هذه السنوات من قبل مصلحة الضرائب.

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقاً):

الفترة المالية من بدء النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات المالية من عام ٢٠٢١ حتى تاريخه

قامت الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنة فى المواعيد القانونية مع سداد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات ولم يتم إخطار الشركة بطلب فحص تلك السنوات من قبل مصلحة الضرائب.

خامساً : ضريبة الخصم والاضافة :

تقوم الشركة بتطبيق نظام استقطاع وخصم وتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية، علماً بأنه قد تم فحص السنوات المالية حتى ٢٠٢٤ وتم السداد والتسوية .

أ (ضريبة شركات الأموال :

- عن عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ لم ترد ضمن عينة الفحص.

- عام ٢٠٠٩ الي ٢٠١٠ تم الفحص المكتبي وقامت الشركة بالطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ ومنظور امام لجنة الطعن رقم (٣٣) قطاع (١) برقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٨ وصدر القرار بإعادة الفحص.

تلتزم الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية عن السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٤ ولم يتم الفحص حتي تاريخه او استلام اي نماذج ضريبية عن تلك الفترة.

ب (ضريبة الدمغة :

لم يتم بعد فحص الشركة منذ بدء النشاط و حتى تاريخه بناء علي ما قدمته الشركة.

ج (ضريبة كسب العمل :

تم الفحص من بداية النشاط حتي ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية

ومن عام ٢٠٢١ حتي تاريخه لم يتم الفحص و تم تقديم التسويات الضريبية في المواعيد القانونية.

د (ضريبة القيمة المضافة :

تم تسجيل الشركة بـضريبة القيمة المضافة اعتبارا من تاريخ ٢١-١٢-٢٠٢٢ وتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وسداد كافة الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتي تاريخه.

و (الضريبة العقارية :

لم يتم تقديم ما يفيد مطالبة الشركة بقيمة الضريبة العقارية المستحقة.

٣٥- إدارة المخاطر المالية

تعرض شركات المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الإنتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.
- خطر العملة.
- خطر سعر الفائدة.
- إدارة مخاطر رأس المال.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة للمخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة.

يتولى مجلس إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى إلزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءة ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم وإلتزاماتهم.

• إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأسمالها بفرض الحفاظ على قدرة الشركات على الاستمرار وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية. ولا توجد أية تغيرات جوهرية في الإستراتيجية العامة للمجموعة.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافى الدين (ويمثل المبالغ المقترضة المبينة بالتفصيل بالإيضاحات رقم ١٥ و ١٦ - مخصصاً منها النقدية وأرصدة لدى البنوك) وحقوق ملكية المجموعة (وتشمل رأس المال المصدر والاحتياطيات والأرباح المرحلة) ولا يخضع رأس المال لأي متطلبات تفرضها جهات خارج المجموعة.

ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للمجموعة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة لكل فئة من فئات رأس المال.

• خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للالتزامات ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من العملاء والمدينون الآخرون لشركات المجموعة.

• العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الخاصة بكل عميل. أن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان. مبيعات المجموعة تمثل مبيعات لعدد كبير من العملاء المحليين والأجانب ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الجغرافية وقد وضعت إدارة المجموعة مجموعة من السياسات الائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له. وتقوم شركات المجموعة بإثبات خسائر الاضمحلال والتي تمثل تقديرها للخسارة المتكبدة الخاصة بالعملاء والمدينون الآخرون في ضوء المعلومات التاريخية الخاصة بالتعامل معهم.

• خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة للالتزامات في تاريخ استحقاقها.

إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والدرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة. كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية والحوادث.

• خطر السوق

أن أنشطة المجموعة تُعرضها بشكل أساسي للمخاطر المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتقلبات في أسعار الفائدة.

• خطر سعر العملة

تتم بعض معاملات الشركة بعملة أجنبية نتيجة نشاط الشركة و تعاملاتها وتعرض الشركة نتيجة لذلك لتقلبات في أسعار صرف العملات. ويُعد الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني هي العملات الرئيسية التي تتم بها هذه المعاملات. وتقوم الشركة بإدارة مدى تعرضها لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية - في نهاية الفترة المالية - لأصول الشركة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الرئيسية (وتتمثل بصفة أساسية في أرصدة مستحقة على عملاء) والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بنفس العملات (وتتمثل بصفة أساسية في موردين بالعملة الأجنبية) والتي تتعرض الشركة بسببها إلى خطر سعر صرف العملة:

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥		
الأصول	الالتزامات	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٦٧ ٣٥٣ ٣٩٩	١٧٣ ٤٩٠ ٧٨٨	دولار أمريكي
٢٥٣ ٧٨٩ ٣٣١	١٢٠ ١٧٣ ٧٧٢	يورو
٢ ١٠٧ ٤٢٠	--	جنية استرليني
٦٩ ٠٣٩	--	فرنك سويسري
٤٦٦ ٢٦٧	--	ريال سعودي
١٠٤ ٤٤١	--	درهم إماراتي
٢ ٢١٥	--	دينار لبناني
٦٢٣ ٨٩٢ ١١٢	٢٩٣ ٦٦٤ ٥٦٠	الأجمالي

• تحليل حساسية خطر العملة الأجنبية

و يوضح الجدول مدى حساسية الشركة لزيادة او نقص بنسبة ١٠٪ في الجنية المصري مقابل اسعار العملات الاجنبية المشار اليها. و تعتبر ال ١٠٪ هي نسبة الحساسية المستخدمة في اعداد التقارير الداخلية عن خطر العملات الاجنبية و عرضها علي المديرين المسؤولين، و تمثل تقييم الادارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في اسعار صرف العملات الاجنبية. ويتضمن تحليل الحساسية فقط الارصدة القائمة ذات الطبيعة النقدية بعملات اجنبية و يقوم علي اساس تعديل ترجمة ارصدة تلك البنود في نهاية الفترة بنسبة تغير قدرها ١٠٪ في اسعار صرف تلك العملات.

ويشير الرقم الايجابي في الجدول ادناه الي زياده في الربح عندما تزداد قوه الجنيه المصري بنسبه ١٠٪ مقابل العملات الاجنبية المعنيه وفي حاله ضعف الجنيه المصري بنسبة ١٠٪ مقابل العملات الاجنبية المعنيه فسوف يؤدي ذلك الي تأثير معاكس بنفس القيمه علي الربح وتصبح القيم ادناه سالبيه .

البيان التالي يوضح تعرض الشركة لخطر اسعار صرف العملات الأجنبية بالعملات الأساسية:

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥		
الأصول	الألتزامات	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٦ ٧٣٥ ٣٤٠	١٧ ٣٤٩ ٠٧٩	دولار أمريكي
٢٥ ٣٧٨ ٩٣٣	١٢ ٠١٧ ٣٧٧	يورو
٢١٠ ٧٤٢	--	جنية استرليني
٦ ٩٠٤	--	فرنك سويسري
٤٦ ٦٢٧	--	ريال سعودي
١٠ ٤٤٤	--	درهم اماراتي
٢٢٢	--	دينار ليبي
٦٢ ٣٨٩ ٢١٢	٢٩ ٣٦٦ ٤٥٦	الأجمالي

• خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في التغير في أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والالتزامات المالية. وتقوم المجموعة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم المجموعة بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية حتى تتجنب التقلبات في أسعار الفائدة وتأثيرها على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.

• تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالمشتقات المالية والأدوات المالية غير المشتقة في نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أعد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل ١٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسؤولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار الفائدة.

• قياس القيمة العادلة

المستوي الأول: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) لأصول أو التزامات مطابقة في أسواق نشطة.

المستوي الثاني: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من مدخلات قابلة للملاحظة بالنسبة للأصل أو الالتزام سواء بطريقة مباشرة (أي تمثل أسعار) أو بطريقة غير مباشرة (أي مشتقة من أسعار) - ولكنها لا تُعد أسعاراً معلنة كالتي يتضمنها المستوى الأول.

المستوي الثالث: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات - للأصل أو الالتزام - لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للملاحظة (أي تمثل مدخلات غير قابلة للملاحظة).

٣٦- أحداث هامة خلال الفترة المالية الحالية و الفترة اللاحقة

- وافقت الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٥ على عملية مبادلة أسهم. حيث سوف تقوم الشركة الوطنية للطباعة بالإستحواذ على الأسهم المملوكة لشركة دار الشروق للنشر ش.م.م في شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف ش.م.م البالغة ٨٥٢ ٢١٦ سهم بنسبة ١,٦٥٥٪ من أسهمها بناء على تقرير المستشار المالي المستقل المؤرخ في ٩ أبريل ٢٠٢٥، وفي المقابل سوف تقوم الشركة الوطنية للطباعة بإصدار أسهم زيادة في رأسمالها، على أن تخصص تلك الزيادة لصالح شركة دار الشروق للنشر ش.م.م وقد تضمن قرار الجمعية تنازل باقي مساهمين الشركة عن حقهم في الإكتتاب في هذه الزيادة. على أن يتم تنفيذ عملية المبادلة خلال أربعة أشهر بعد تنفيذ عملية طرح أسهم الشركة بالبورصة المصرية بحد أقصى.
- بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥ وافق مجلس إدارة الشركة علي إجراءات عملية المبادلة عن طريق زيادة راس مال الشركة بمعامل مبادلة ١٦,٧٣ جنية مصري مقابل إستحواذ علي عدد ٨٥٢ ٢١٦ سهم مملوكة لشركة دار الشروق لشركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف. هذا وجاري اتخاذ الإجراءات الرسمية لتنفيذ عملية المبادلة.
- قامت شركة البدار للعبوات "شركة تابعة" بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بشراء قطعتي أرض بمساحة إجمالية قدرها ٨ ٧٥٠ متر مربع تقريبا بحوض سمعان الوسطاني بموجب عقود ابتدائية من مالكيها الاصلى استنادا الى عقود مسجلة والى حكم قضائي نهائى بات صدر لصالح المالك الاصلى سنة ١٩٨٩ والذي حُكم بتسليم المالك الاصلى المسطح ٤٢ فدان من الأرض الفضاء بحوض سمعان الوسطاني والانتفاع بها والتصرف فيها هذا وقد تم تسجيل تلك الأرضى فى دفاتر شركة البدار للعبوات ضمن بند الاستثمار العقارى.
- تم اخطار الشركة بوجود مطالبة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى "التابعة لوزارة الزراعة" مطالبة الشركة بسداد حق انتفاع بادعاء انها المالكة للأرض التى اشترتها شركة البدار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ نتيجة وجود حكم من المحكمة الادارية العليا لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعى شمل استرداد الهيئة لبعض الاراضى ومنها القطعة رقم ٣٣ حوض سمعان الوسطاني التى تشمل الاراضى التى اشترتها شركة البدار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. ولم يتم اعلان الشركة بهذه الدعوى أو بطعون وزارة الزراعة ولم يتم اخطارها بأى من ذلك وبالتالي لم تتدخل فيها.
- وتبين ايضا ان الهيئة أصدرت قراراً عام ١٩٨١ بالافراج المؤقت عن القطعة ٣٣ حوض سمعان الوسطاني وشمل قرار الافراج عن جميع القطع بمساحة ٦٥ فدان وسلمت المالك الاصلى هذه الاراضى والتي أصدرت محكمة جنوب القاهرة حكمها النهائي البات سالف الذكر فى عام ١٩٨٨ باحقيته فى التصرف فيها وبمنع تعرض وزارة الزراعة اليه وهو الحكم الذى استند عليه مالكو الشركة السابقين فى شرائهم للأرض. بسبب تضارب هذين الحكمين النهائيين وحفاظا على أصول الشركة تقدمت الشركة بطلب تقنين وضع الأرض.
- قامت الشركة بالتفاوض مع الهيئة على تخفيض مبلغ حق الانتفاع ولكن صدر قرار من اللجنة بتقدير حق الانتفاع اعتبارا من عام ٢٠٠٦ بإجمالى قدره حوالى ٣ ٥٠٠ جنية مصرى للمتر المربع بما لا يتفق مع للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى الذى ينص على التقادم بمضى خمس سنوات ويختلف أيضا مع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣ ٣٠٨ لعام ٢٠٢٢ الذى يحدد قيمة حق الانتفاع سنوياً بواقع ٥٪ من سعر متر التملك.
- بناء على رأى المستشار القانونى للشركة الذى يرى ان أن حيازة الأرض هى حيازة فعلية ومستقرة وتحت سيطرة الكاملة لشركة البدار للعبوات ولولا قرار الهيئة فيما يتعلق بحق الانتفاع لكانت الشركة انتهت من تقنين وضع الارض وامتلاكها ملكية كاملة بما يضمن حقوقها القانونية الكاملة فى التصرف فيها واستغلالها كما ان حق الانتفاع للقانون المدنى يستحق عن السنوات الخمس الاخيرة فقط وبما لا يزيد عن ٥٪ من سعر تملك الارض وفقا لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء بخصوص الارض المستغلة.
- بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها لإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.
- بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٠٠٪ و ٢٦,٠٠٪ و ٢٥,٥٠٪، على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٥٠٪.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها الخميس الموافق ٢٢ مايو ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٠٠٪ و ٢٥,٠٠٪ و ٢٤,٥٠٪، على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٥٠٪.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٠ يوليو ٢٠٢٥ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٤,٠٠٪ و ٢٥,٠٠٪ و ٢٤,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٤,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاساً لآخر التطورات والتوقعات الاقتصادية منذ اجتماع لجنة السياسة النقدية السابق.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس إلى ٢٢,٠٠٪ و ٢٣,٠٠٪ و ٢٢,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاساً لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢ أكتوبر ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ٢١,٠٠٪ و ٢٢,٠٠٪ و ٢١,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاساً لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

قيد أسهم شركة الوطنية للطباعة بجدول قيد الأوراق المالية المصرية

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة الوطنية للطباعة ش.م.م. بالاجماع المنعقدة في تاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ علي قيد إجمالي أسهم رأسمال الشركة في السوق الرئيسية البورصة المصرية كما وافقت بالاجماع علي طرح ما يمثل حد أقصى ١٠٪ من أسهم الشركة الحالية للطرح العام و/أو الخاص طرحاً ثانوياً في البورصة المصرية. هذا وقد قررت لجنة قيد الأوراق المالية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٤ الموافقة على قيد أسهم شركة الوطنية للطباعة، قيداً مؤقتاً برأس مال مصدر قدره ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري موزع على موزع على ٢١ ١٧١ ٠٣٨ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم.

بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من عشرة جنيهات مصرية للسهم لتصبح واحد جنيه مصري للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري موزعاً علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الاسمية للسهم واحد جنيه مصري.

بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٢٥ صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بإعتماد نشرة الطرح العام والخاص للشركة بالإضافة الى عدم الممانعة في تسجيل الشركة بالسجل المعد لتسجيل الشركات الراغبة في قيد وطرح أوراقها المالية بالبورصة المصرية على ان يكون الطرح كما يلي:

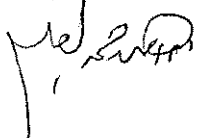
- الشريحة الاولى (طرح خاص): بحد أقصى ١٠ ٥٨٥ ٥٢٠ سهم تمثل ٥٠٪ من إجمالي الاسهم المطروحة ونسبة ٥٪ من إجمالي اسهم رأس مال الشركة مخصصة للمستثمر المؤهل.
- الشريحة الثانية (طرح عام): بحد أقصى ١٠ ٥٨٥ ٥٢٠ سهم تمثل ٥٠٪ من إجمالي الاسهم المطروحة ونسبة ٥٪ من إجمالي اسهم رأس مال الشركة مخصصة للجمهور من المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين غير المحددين سلفاً.

بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٥ تم بدء التداول لأسهم الشركة في السوق الرئيسي بالبورصة المصرية.

٣٧- السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم



العضو المنتدب
الأستاذ / شريف المعلم



المدير المالي
الأستاذ/ أحمد إياظه

